وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2023

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة موسومة بـ:

إدارة التوفيق بين السيولة والربحية المصرفية ومساهمتها في تحسين أداء البنوك

- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA - - الوكالة 491 - تبسة -

من إعداد:

ـ معيوف صالح عبد المعز

إشراف الأستاذ:

ـ د. موساوي رياض

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أحميدة مالكية	أستاذ محاضر (ب)	رئيسا
رياض موساوي	أستاذ محاضر (أ)	مشرفا ومقررا
كمال شريط	أستاذ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2023/2022

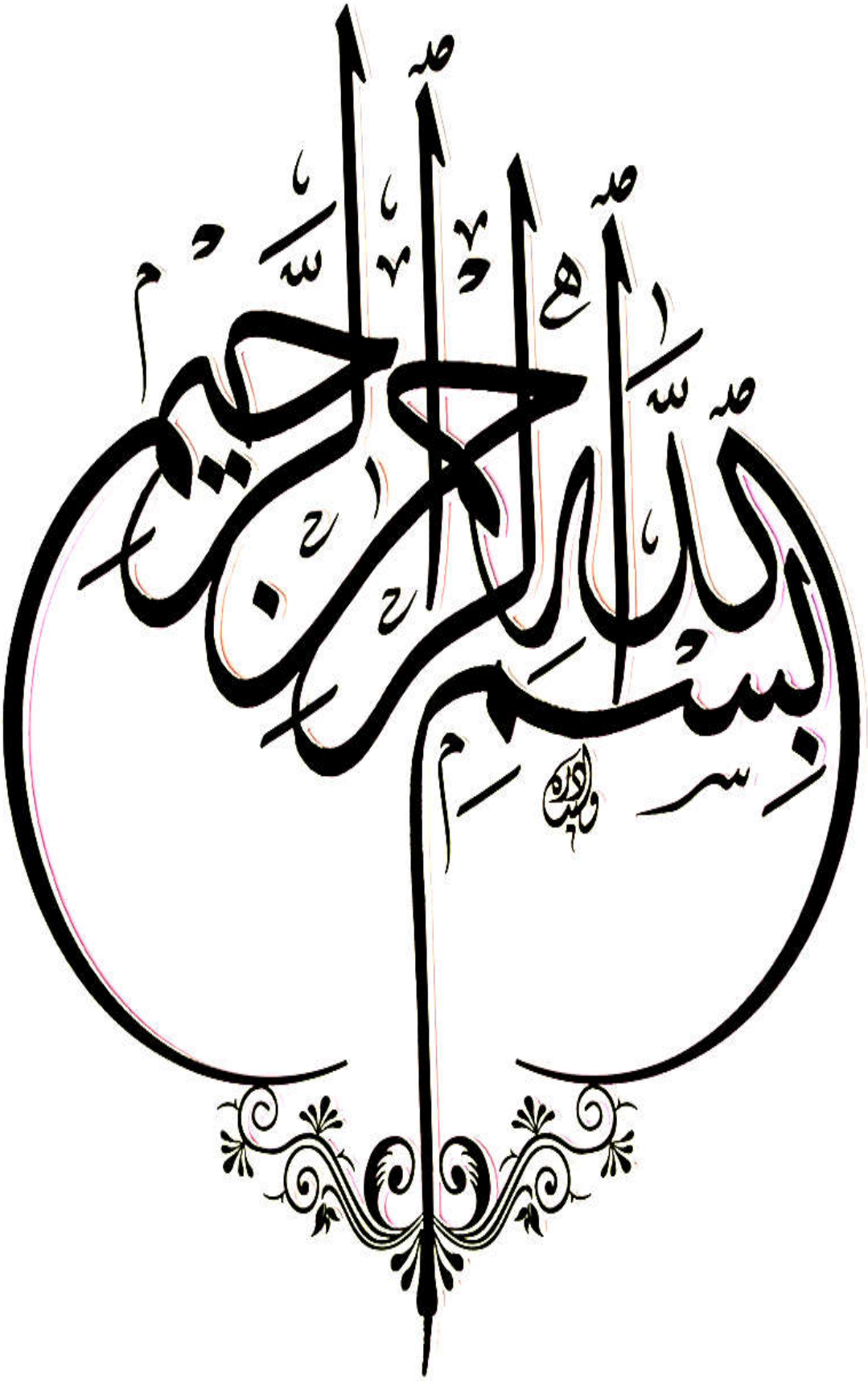
بسم الله الرحمن الرحيم

شكـر وعرفـان

أشكر الله العلـي القديـر الذي أنعـم عليَّ بنعمـة العقـل والديـن. القائل في محكم التنزيـل "**وَفَـوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيـمٌ**" سورة يوسف (الآية 76) ..... صدق الله العظيم.

وقال رسول الله (صلي الله عليه وسلم): "**من صنع إليكم معروفـاً فكافئــوه, فإن لم تجـدوا ما تكافئونـه به فادعـوا له حتى تـروا أنكم كافأتمــوه**" ..... (رواه أبو داوود).

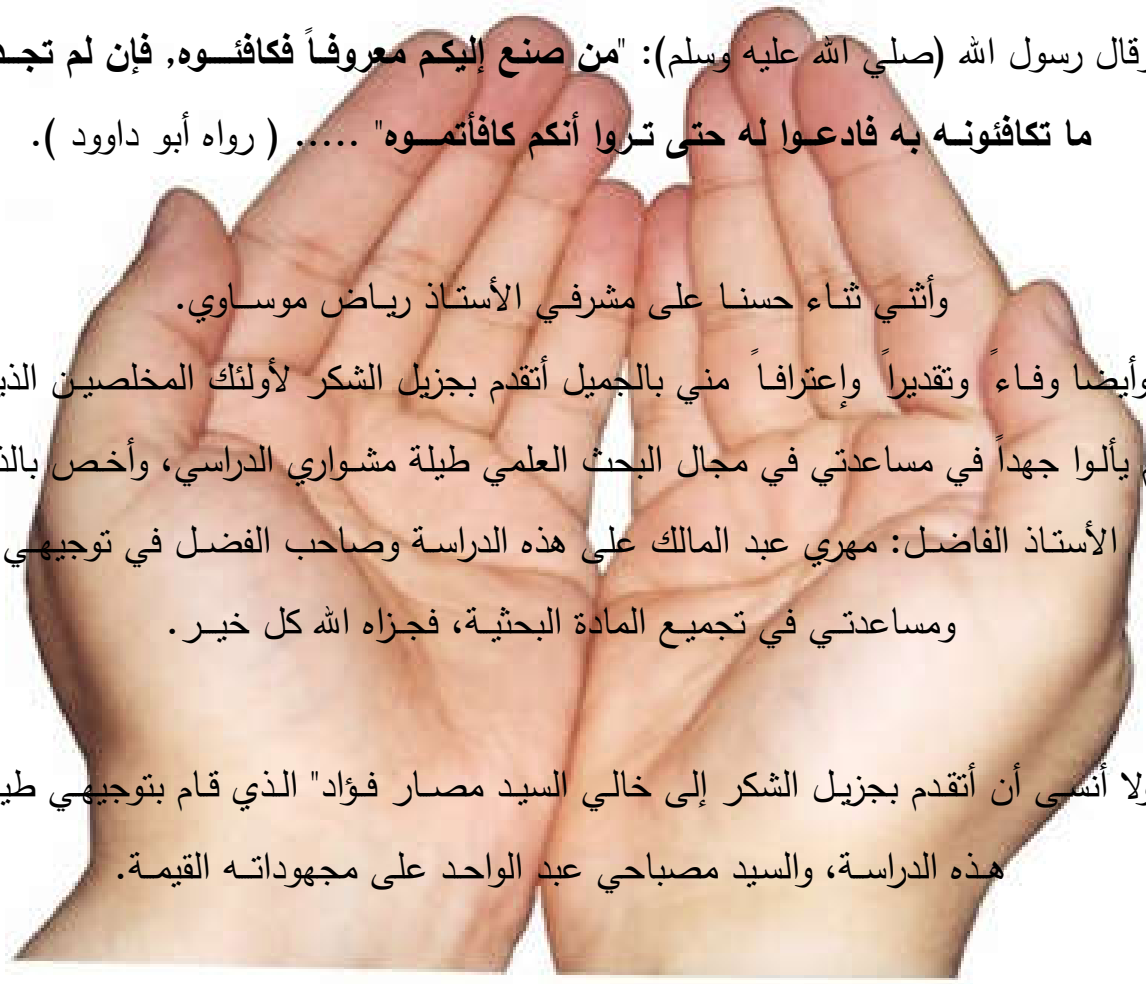

وأثنـي ثنـاء حسنـا على مشرفـي الأستـاذ ريـاض موسـاوي.

وأيضا وفـاءً وتقديراً وإعترافـاً مني بالجميل أتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصيـن الذين لم يألوا جهداً في مساعدتي في مجال البحث العلمي طيلة مشواري الدراسي، وأخص بالذكر الأستـاذ الفاضـل: مهري عبد المالك على هذه الدراسـة وصاحب الفضـل في توجيهـي ومساعدتـي في تجميـع المادة البحثيـة، فجـزاه الله كل خيـر.

ولا أنسـى أن أتقدم بجزيـل الشكر إلى خالـي السيد مصـار فـؤاد" الـذي قـام بتوجيهـي طيلـة هـذه الدراسـة، والسيد مصباحي عبد الواحد على مجهوداتـه القيمـة.

وأخيـراً ,أتقدم بجزيـل شكري إلي كل من مـدوا لي يـد العون والمساعدة في إخـراج هذه الدراســة علي أكمـل وجـه

إهـــــداء

إلى من لا يطيب الليل إلا بشكره ... ولا يطيب النهار إلا بطاعته... ولا تطيب الحياة إلا بذكره وعبادته ... من وفقني في جميع الخطوات... ولبى ما في قلبي من دعـوات من عالـي سبـع سموات ... جل جلالـه

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ... وهدى الأمة ... نبي الرحمة ... سيدنـا وحبيبنـا ... محمد صلى الله عليه وسلم

أحمد الله عز وجل على منـه وعونه لإتمـام هذا البحث.

إلى الذي وهبنـي كل ما يملك حتى أحقق له آمالـه، إلى من كان يدفعنـي قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي إمتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة، أبـي الغالـي على قلبـي أطال الله في عمره؛

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرّعاية وكانت سندي في الشدائد، وكانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعتني خطوة خطوة في عملي، إلى من إرتحت كلما تذكرت إبتسامتها في وجهي نبع الحنان أمي أعز ملاك على القلب جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين؛

إليهما أهدي هذا العمل المتواضع لكي أُدخل على قلبهما شيئا من السعادة إلى من قاسمني حلو الحياة ومرها تحت سقف واحد بحلوها ومرها تلك القلوب الرقيقة أخواتي الحبيبات أماني وآمنة وعائلتها الصغيرة الى أخي حسام الذي كان سندا لي في كل كبيرة وصغيرة وعائلته،

إلى النفوس البريئـة: يمان وأركـان رياحين حياتنـا

إلى من رسم من التعب ألف إبتسامة إلى ينابيع الصدق ورفقاء الدرب بهناءه وشقاءه جمعتنا الأقدار بهم عبر طيات سنين الحياة تاركين بصمة السند والوفاء في ذاكرتي زملائي عموما وزميلاتـي أخص بالذكر: شيمـاء، لطيفـة ومـروة

كما أهدي ثمرة جهدي الأستاذي الكريم مهري عبد المالك ... الذي كلما تظلمت الطريق أمامي لجأت إليه فأنارها لي وكلما دب اليأس في نفسي زرع فيا الأمل لأسير قدما وكلما سألت عن معرفـة زودني بها وكلما طلبت كمية من وقته الثمين وفره لي بالرغم من مسؤولياتـه المتعددة؛

إلى كل أساتذة قسم العلوم التجارية والإقتصادية وإلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى...

قال الله تعالى:" إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"... (الآية 11) من سورة الرعد

إلى كـل هؤلاء أهـدي هذا العمـل

* الفهـرس العـام *

مقدمـــة

الفصـل الأول: مدخل إلى السيولة والربحية المصرفية وأداء البنوك 2

المبحث الأول: السيولـة المصرفيـــة 3

المطلب الأول: مفـهوم السيولة المصرفـية 3

المطلب الثاني: أنـواع السيولـة المصرفية ووظيفتها 8

المطلب الثالث: مصادر السيولة المصرفية وكيفية قياسها 10

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية 18

المبحث الثاني: الربحـية المصرفيـــة 21

المطلب الأول: ماهيـة الربحية المصرفية 21

المطلب الثاني: أهداف الربحية المصرفية وأهميتها 23

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الربحية المصرفية 24

المطلب الرابع: طرق وآليات تقييم الربحية المصرفية 28

المبحث الثالث: عموميات حول الأداء البنكي 32

المطلب الأول: تعريـف الأداء البنكـي 32

المطلب الثاني: أبعـاد الأداء البنكـي 33

المطلب الثالث: أنـواع الأداء البنكـي 34

المطلب الرابـع: مكونات ومواصـفات الأداء البنكـي 39

الفصل الثاني: دراسة حالة بالبنك الوطني الجزائري، وكالة رئيسية 491 – تبسة 44

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري – الوكالة الرئيسية 491– تبسة 45

المطلب الأول: التعريف بالبنك الوطـني الجزائري 45

المطلب الثاني: التعريف بالوكالة الرئيسيـة تبسة – 491 – 48

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالـة الرئيسية 491– تبسة– 51

المبحث الثاني: تحليل أهم مؤشرات السيولة والربحية للبنك الوطني الجزائري 56
أولا: تحليل مؤشرات السيولة للبـنك الوطني الجزائري 56
ثانيا: تحليل مؤشـرات الربحيــة للبنك الوطني الجزائري 59
ثالثا: التوفيـق بين السيولة والربحيـة في البنوك التجارية 62
الخاتمــة 66
قائمـة المراجـع 71
الملاحـق 77

* قائمـــــة الأشكـــال *

الرقم	العنـــــــوان	الصفحـة
01	العوامـل المؤثـرة في الربحية المصرفية	27
02	نسبة الرصيد النقدي للبنك الوطني الجزائري(%)	57
03	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول للبنك الوطني الجزائري(%)	58
04	معدل العائد على الإستثمار للبنك الوطني الجزائري(%)	60
05	معدل العائد على الودائع للبنك الوطني الجزائري(%)	61
06	آليـة مدخل مجمـوع الأمـوال	63

* قائمـــــة الجـــداول *

الرقم	العنـــــــوان	الصفحـة
01	نسبة الرصـيد النقدي للبنك الوطني الجزائري(%)	56
02	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول للبنك الوطني الجزائري (%)	58
03	معدل العائد على الإستثمار للبنك الوطني الجزائري (%)	59
04	معدل العائد على الودائع للبنك الوطني الجزائري (%)	61

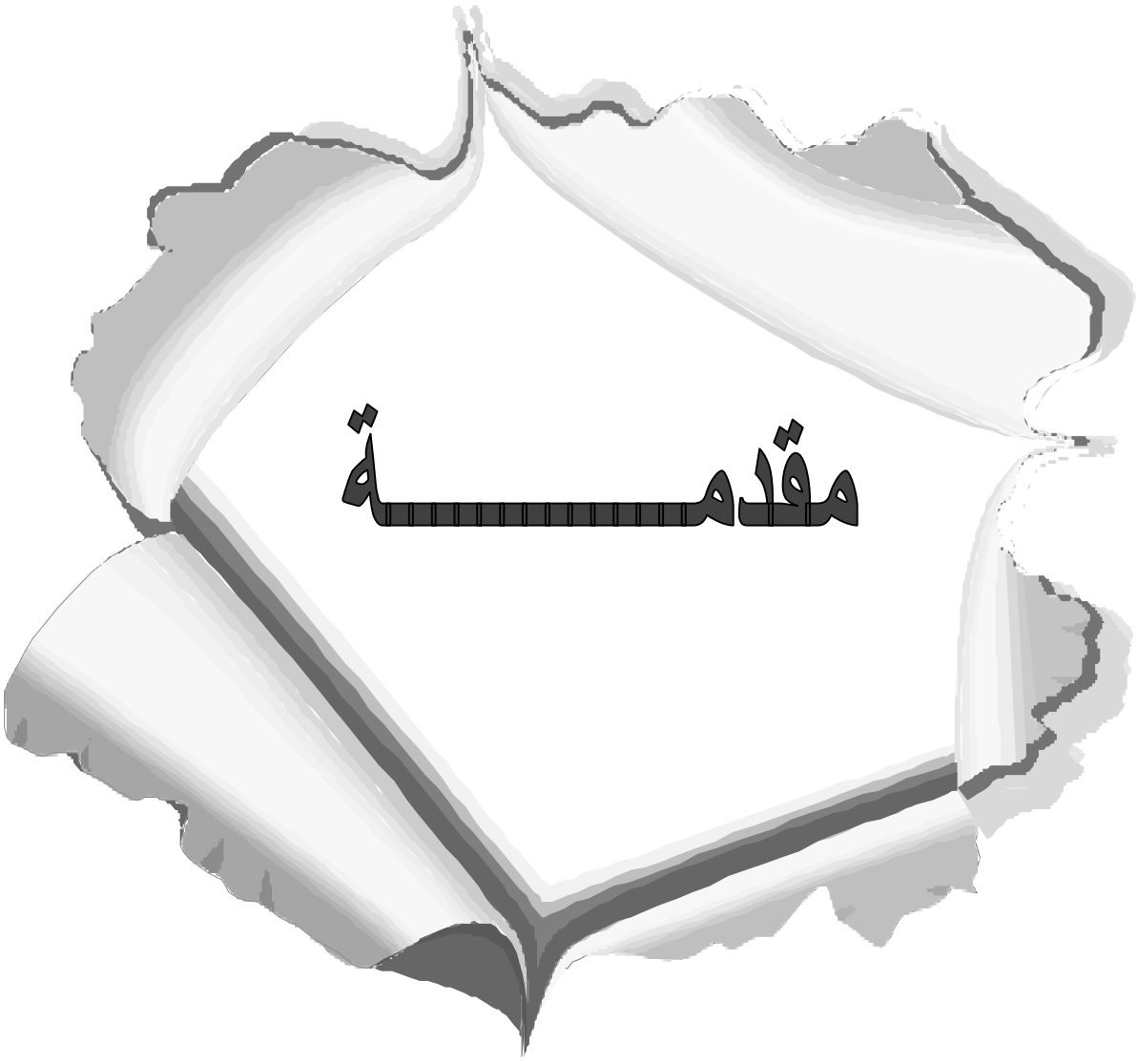
مقدمـــــــــة

*** مقدمـــــــــة:**

تهتم البنوك بتقديم خدمات مالية ومصرفية في إطار الوساطة المالية، هي المؤسسات التي تجمع عرض الأموال بالطلب عليها، مما يؤهلها لتعبئة المدخرات وفوائض الأعوان الاقتصاديين وتوفير الخدمات المصرفيـة والتمويلـية.

يعتـبر العائد هدف أساسي تسعى جل البنوك إلى تحقيقـه، فمن خلال ممارستهـا لنشاطها قد تنجـر عنها مخاطر عدة، أهمها فشـل إمكانية تغطيـة السحب المتكرر والكبيـر للودائع الذي يـؤدي الى مخاطر السيولـة، فكلمـا زادت الربحيـة زاد خطر السيولـة وكلما زادت السيولـة تقل الربحيـة.

ومن هنا لزم على البنك الموازنة والتوفيق بين السيولة والربحية بشكل جيد وسليم.

وعليه فتقييم الأداء في البنوك التجارية له اهمية خاصة في متابعة العمل البنكي للتعرف على أوجه نشاطات الإستثمار وتحديد نقاط القوة والضعف، والعمل على السير قدما في مجالات إستثمار الأموال، ولسد الثغرات التي قد تحصل أثناء تنفيذ العمل، والعمل على تجنبهـا و تقليلها في الفتـرات اللاحقة.

تستعيـن المصارف بتقنيات عديـدة ومتنوعـة لقياس والتوفـيق بين سيولتهـا وربحيتها، بإعتبار أن الأرقـام عندما تكون مجـردة في البيانات الماليـة للبنوك لا تعكـس دائمـا الصورة الحقيقـية للمركز المالـي، فإن الأمــر يستلزم القياس والتقييم بإستعمـال نسب السيولة والربحيـة لنكشف عن العلاقة المهمـة والموجودة بين السيولـة والربحية وكيـف لها من تحسيـن أداء البنـــوك.

*** الإشكاليــة العامـــــة:**

وعلى ضوء ما ذكرنا سابقا تتجلـى لنا ملامح الإشكاليـة الرئيسية كالأتــي:

– كيـف تتم إدارة التوفيـق بين السيوالة والربحيـة للبنك الوطـني الجزائـري؟

وللإجابـة على الإشكاليـة الرئيسية نطرح مجموعـة التساؤلات الآتيـة:

- ما هو المضمون المفاهيمي للسيولة المصرفيـة؟
- كيف يتم قياس الربحيـة المصرفيـة؟
- ما دور قياس أهم مؤشرات السيولـة والربحية في تحسين أداء البنوك؟

*** فرضيـات الدراســة:**

- تتم إدارة التوفيق بين السيولة والربحيـة عن طريق تجميع الأموال من مختلف المصادر المتاحـة ثم إعادة توزيعـها على الإستخدامـات حسب حاجة المصـرف إما زيـادة السيولـة أو زيـادة الربحيـة؛
- السيولة هي الأصول السائلة المتوفرة على مستوى البنـك؛
- يتم قياس الربحية عن طريق مؤشر نسبة هامش الربح الصافي؛
- يساهم في التوفيق بين السيولة والربحية ومنه تحسين أداء البنـوك.

*** أهميــة الدراســة:**

تتمثل أهمية الدراسة في أنه يتناول موضوع من الموضوعات المهمة التي تتعلق بعمل البنوك والمصارف، حيث نتطرق من خلاله لإدارة التوفيق بين السيولة والربحية ودورها في تحسين أداء البنوك، ونبرز أدوات قياسها ونظهر مدى فعاليتها في تحسين أداء البنك من الإستغـلال الأمثل والقـدرة على الوفـاء بالتزاماتـه.

*** دوافـع اختيـار الموضــوع:**

*** دوافــع ذاتيـــة:**

- الدور الرائد الذي تلعبه السيولة والربحية في التنمية الاقتصادية؛
- كونه يتعلق بالتخصـص؛
- إعجابي بمجال المصارف؛
- من أجل إثـراء المكتبـة؛
- لكون الموضـوع جديـر بالتطرق لـه وتوضيحـه.

*** دوافـــع موضوعيـــة :**

- الأهمية البالغة للموضـوع؛

- أهمية البنوك وزيادة الإقبال والاعتـماد عليها، فهذا يستند على ضرورة الاهتمام بالتوفيق بين السيولة والربحيـة المصرف، وكذلك ضرورة دراسة آليات تقييمها التي تساعدنا من الاستفـادة منهـا.

*** أهـــداف الدراســـة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الغايات التي تتمثل في:

- تحديد أهم مؤشرات تقييم السيولة المصرفية؛

- تحديد كفاءة السيولة في تحقيق الربح في المصرف؛

- تحديد مدى نجاح البنك الوطني الجزائري في التوفيق بين سيولته وربحيته.

*** المنهـج المستخـدم:**

تم استخدام مناهج علمية لما تقتضيه طبيعة الدراسة، حيث تم الاستعانة بالمنهج الوصفي في الجانب النظري من أجل جمع المعلومات المرتبطة بالسيولة المصرفية والربحية بإبراز أدواتها، والذكر عموميات حول الأداء البنكي، والمنهج التحليلي من خلال تحليل معطيات مؤشرات السيولة والربحية، بالإضافة إلى أسلوب دراسة الحالة، حيث تم الاعتماد على ميزانيات وتقارير خاصة بالبنك الوطني الجزائري BNA من أجل الحصول على إحصائيات ذات صلة بالموضوع، فضلا عن مجموعة من الكتب والمقالات والمواقع الالكترونـية ذات علاقـة بالموضـوع.

*** هيكـل الدراســة:**

قسمت دراستي للموضوع إلى فصلين حيث يحتوي الفصل الأول على ثلاثة مباحث ويندرج من كل مبحث أربعـة مطالب، والفصل الثاني إلى مبحثين، المبحث الأول: مدخل إلى السيولـة، المبحث الثانـي: الإطار النظري للربحية المصرفية، والمبحث الثالث: عموميـات حـول الأداء البنكـي.

أما فيما يخص الفصل الثاني يضم دراسة تطبيقية ومن خلال هذا الفصل سيتم التعرض لمبحثين هما: المبحث الأول: الذي يحمل عنوان "تقديم البنك الوطني الجزائري BNA"، المبحث الثاني: الذي يحمل عنوان: تحليل أهم مؤشرات السيولة والربحية في البنك الوطني الجزائري.

*** حـــدود الدراســـة:**

بغرض الإجابة على الأسئلة المطروحة في الإشكالية المقترحة، وبغية تحقيق أهداف البحث قمنا بوضع حدود وأبعاد للدراسة.

*** حـدود مكانيـــة:**

والمتمثلة أساسا في إختياري للبنك الوطني الجزائري BNA لتوافقه مع موضوع البحث والتعرض لأهم نتائجه.

*** حـدود زمانيـــة:**

المرتبطة بالسنوات الأخيرة ما بين 2016 و2021 ومحاولة دراسة مؤشرات نسب السيولة والربحية في البنك.

*** صعوبـات البحـث:**

– شبه إنعدام لمراجع الموضوع في مكتبة الكلية.

*** الدراسـات السابقـة:**

توجد عدة مواضيع تطرقت إلى السيولة والربحية في البنوك التجارية، بيد أنها لم تخصص دراستها على التأثير الموجود بينهما، بل ركزت في مجملها على استخدام نسبهما كوسيلة للرقابة الذاتية وكذا تقييم أداء وكفاءة البنك، فيما تناول الشق الآخر هذا الموضوع من منطلق مخاطر السيولة وكيفية إدارتها ولعل أقرب هذه الدراسات:

– دراسة هناء أحمد هاني دور المحفظة الاستثمارية في المواءمة بين السيولة والربحية: دراسة مقارنة بين البنك العربي الأردني والبنك العربي سورية، سنة 2011، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية.

هدفت الدراسة إلى البحث والتطرق إلى الاستراتيجيات والسبل التي تتبعها البنوك بغية حل التعارض الموجود بين السيولة والربحية. وتوصلت الدراسة تبني البنوك لاستراتيجيات إدارة السيولة بما يكفل لها تحقيق ربحية وعائد مقبول، إذ على البنوك عدم الاحتفاظ بسيولة كبيرة جدا تمنعها من تحقيق العوائد.

- عائشة طبي، إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على المردودية المالية والاقتصادية للبنوك دراسة مقارنة لمجموعة من البنوك التقليدية والإسلامية العاملة في الجزائر وماليزيا للفترة 2008 2014، سنة 2016-2017- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير تخصص دراسات مالية، وإتخذت الدراسة هدفا لها معرفة مدى تأثير مخاطر السيولة على الربحية في البنوك التجارية.

الفصـــل الأول:
مدخل إلى السيولة والربحية
المصرفية وأداء البنوك

*** الفصـــل الأول: مدخل إلى السيولة والربحية المصرفية وأداء البنوك:**

- تمهيـــد:

تتجلى مساعي البنوك التجارية في تحقيق مجموعة من الأهداف وأهمها: السيولة والربحية بغاية مساهمة في تحسين أدائها، والظاهر أن المشكلة التي تواجه أغلب هذه البنوك هي كيفية التوفيق بينها، لذلك فهي تسعى جاهدا من خلال نشاطها لخلق نوع من الموائمة بينها، والذي يتحقق بالموازنة في السيولة، لتلبية متطلبات سحب المودعين الممكنة من جهة، وتوظيف الباقي في أنشطة استثمارية يمكن أن تدر أرباح، أما إذا كان عكس ذلك، أي الاحتفاظ بنسب سيولة عالية من أجل الوفاء بإلتزامات السحب من قبل المودعين، فسيؤثر ذلك بشكل كبير على ربحية البنك وبذلك فشله في أسمى أهدافه وهي تحقيق الربحية وتحسين أدائه.

سنحاول في هذا الفصل دراسة العلاقة الموجودة بين السيولة، الربحية وأداء البنوك، ولتحقيق ذلك قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:** السيولـة المصرفيـة.
- **المبحث الثاني:** الإطار النظري للربحية المصرفية.
- **المبحث الثالث:** عموميات حول الأداء البنكـي.

*** المبحــث الأول: السيولــة المصرفيـــة:**

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى المفاهيم العامة حول السيولة ومؤشرات قياسها كما سنتناول أيضا أنواعها ووظيفتها:

*** المطلب الأول: مفـهوم السيولة المصرفـية:**

سيتم التطرق في هذا المطلب للتعريف بالسيولة المصرفية مع ذكر أهميتها وتوضيح أهدافها.

أولا: تعريف السيولة المصرفية:

وردت عدت تعاريف تخص السيولة المصرفية يمكن ذكر البعض منها:

– "هي قدرة البنك على مواجهة المسحوبات من الودائع ومواجهة سد الإلتزامات المستحقة وكذا مواجهة الطلب على القروض دون تأخير"[1]

– "هي مدى توافر أصول سريعة التحويل إلى سيولة نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير، فهي إذا ذات متغيرين أساسيين: أصول سائلة، وتواريخ إستحقاق الديون"[2]

إنطلاقا مما سبق يمكن تعريف السيولة المصرفية بأنها القدرة على مواجهة الإلتزامات قصيرة الأجل في مواعيد إستحقاقها وعلى الإستجابة لطلبات الإئتمان وهذا يلزم إحتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل إضافة إلى أصول شبه سائلة أي تلك التي يمكن تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وبسهولة بدون خسائر في قيمتها وكذا قدرته على الإقتراض وذلك لمقابلة حركة السحوبات العادية والمفاجئة أو لمنح قروض جديدة.

1– المفهوم الكمي Quantity Concept:

يعرف السيولة بأنها: كمية المجهودات الممكن تحويلها إلى نقد في الوقت المطلوب.

---

[1]– عبد الحميد طلعت، **إدارة البنوك التجارية**، مكتبة عين الشمي، قاهرة، مصر 2001، ص 189.

[2]– سيد الهواري، **إدارة البنـــوك**، مكتبة عين الشمس القاهرة، مصر، 1981، ص 100.

2- مفهـوم التدفـق Flow Concept:

يعرف السيولة بأنها: كمية المجهودات القابلة للتحول السريع إلى نقد مضافا إليها تسديدات الزبائـن لإلتزاماتـهم أو من خلال ما يمكن الحصول عليه من السوق المالية على شكل ودائـع أو أمـوال مشتـرات[1]

كذلك يقصد بالسيولة في هذا الصدد مقدرة البنك على الوفاء بسحوبات المودعين وتلبية إحتياجات المقترضين في الوقت المناسب ودون الإضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو الإقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة، ومن بين محددات قدرة البنك على الوفاء بما عليه من إلتزامات هو مدى كفائة الأرصدة النقدية وشبه النقدية وخاصة الإحتياطي الثانوي الممثل في أوراق مالية ليسهل بيعها بحد أدنى من الخسائر[2]

وتعرف السيولة أيضا بأنها قدرة البنك الفردي على مواجهة إلتزاماته والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات الإئتمان أي القروض والسلف لتلبية حاجيات المجتمع[3]

أما على صعيد المصارف التجارية فإن السيولة المصرفية تتحدد من خلال مؤشرات عديدة من أبرزها نسبة الاحتياجات الت يمتلكها المصرف التجاري (التي هي عبارة عن النقد في الصندوق والودائع لدى البنك المركزي) إلى حجم الودائع المصرفية، ويمكن الإستعانة بنسبة الإئتمان الممنوح من المصارف التجارية إلى الناتج القومي الإجمالي لتحديد مدى المساهمة هدف المصارف في تمويل النشاط الإقتصادي الخاص أو هي ما تحتفظ به المنشأة المالية من الأموال النقدية أو ما يتوفر لها من موجودات سريعة التحول إلى نقدية

---

[1]- عقل، مفلح محمد، **وجهات نظـر مصرفيــة**، الجزء الأول والثاني، عمان، الأردن، 2000، ص 158.

[2]- هندي، منير إبراهيم، **إدارة البنوك التجاري،،ة، مدخل إتخاذ القرارات**، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، 2000، ص 295-296.

[3]- حنفي، عبد الغفار قرياقص، **رسمية أسواق المال**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 2000، ص 35.

وبدون خسائر في قيمتها إذ أن الغرض منها هو الإيفاء بالإلتزامـات المستحقة أو المترتبة على هذه المنشـأة وبدون تأخير[1]

وتعتبر السرعة مهم لتحويل الموجود إلى أموال نقدية بأقل خسارة من القيمة، ومن ذلك نجد أن السيولـة تتوقف على عاملين هما:

أ- المدة اللازمـة لتحويل الموجود إلى نقديـة.

ب- الخسارة المترتبة على التحويل (المخاطر المترتبة على فقدان جزء من قيمة الموجود) وإستنادا لذلك تعد النقدية موجودا تام السيولة، أما بقية الموجودات الأخرى فهي تختلف من حيث درجة سيولتها، فالأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل كأذونات الخزانة فهي تمثل موجودا سائلا ولكنها أقل سيولة من الأموال النقدية، أما الموجودات غير السائلة (كالأراضي مثلا) فتتوقف درجة سيولتها على وجود المشتري المناسب الذي لديه الرغبة في الشراء وقد تتطلب هذه العملية وقتا يتوقف على طبيعة ونوع الموجود الذي يتغير سعره من يوم لأخر وفقا لخصائصه والظرف الذي يتم فيه التخلص من الموجود، أما النسبة للإستثمارات المالية القصيرة الأجل (أوراق مالية متداولة) كأذونات الخزانة فأنها تندرج تحت الموجودات شبه السائلة، أما بقية الموجودات الأخرى فهي تندرج تحت المجهودات الأقل سيولة كأوراق القبض مثلا.

أما العادلي وأخرون فيعرفون السيولة على أنها مدى قدرة المشروع على الوفاء بإلتزاماته الجارية (قصيرة الأجل) عن طريق ما هو متوفر لديه من موجودات متداولة وخاصة الموجـودات المتداولة النقديـة[2]

---

[1]- الحسيني، فلاح حسن عداي، الدوري، مؤيد عبد الرحمان عبد الله، **إدارة البنوك "مدخل كمي وإستراتيجي معاصر"**، عمان، دار وائل للنشر، 2000. ص 93.

[2]- العادلي، يوسف عوض، محمد أحمد، البسام، صادق محمد، **مقدمة في المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1986، ص 495.

ثانيا: أهمـية السيولـة المصرفيـة:

تتلخص مهام إدارة السيولة المصرفية في إمكانية تهيئة الأموال السائلة وشبه الشائلة سواء منها الموجودة تحت اليد أو تهيئتها عن طريق الإقتراض بكلفة مقبولة لغرض تلبية الإحتياجات النقدية عند نشوئها وأن الإستخدام الشائع لأموال المصرف السائلة هو لتغطية سحب الإبداعات وتلبية طلبات القروض.

وتحتاج المصارف إلى السيولة لمواجهة الإلتزامات المالية المتمثلة بسحوبات المودعين وطلبات القروض للمستثمرين ورجال الأعمال، وحيث إن مثل هذه الإحتياجات مستمرة لذا يجب أن تكون المصارف مستعدة دائما لمواجهة مثل هذه المتطلبات.

ولهذا الإستعداد بعض الإيجابيات ومنها:[1]

- الظهور في السوق المالية الحساسة تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بإلتزاماتـــه.
- تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين والتأكيد على إمكانة الإستجابة لمتطلياتهم كلما ظهرت.
- يعد مؤشرا إيجابيا للسوق المالية والمحللين والمودعين والإدارة.
- تأكيد القدرة على الوفاء بالإلتزامات والتعهدات.
- تجنب البيع الجبري لبعض المجهودات وما قد تجلبه من سلبيات.
- تجنب دفع كلفة أعلى الأموال.
- تجنب اللجوء إلى الإقتراض من البنك المركزي[2]

وللسيولة عدة أدوار فهي تساعد على مواجهة سحب الودائع غير المستقرة ومقابلة الطلبات غير المتوقعة لسحب الودائع تحت الطلب، ويحدد حجم هذا النوع وفقا للخبرة (الودائع تحت الطلب التي تقع تحت بند السحب غير المتوقع وتساوي حجم الودائع تحت

[1]- عقل، مفلح محمد، 2000، مرجع سابق، ص 159.

[2]- حنفي الغفار وقرياقص، 2000، مرجع سابق، ص 55.

طلب ناقص ذلك الجزء من الودائع تحت الطلب غير المسترة)، ويعني هذا توافر قدر ملائم من السيولة لمواجهة هذا النوع بصفة خاصة، وكذلك مواجهة إحتمال السحب من ودائع التوفير والودائع لأجل، فقد يتم السحب من هذا النوع بدون مقدمات أو دلائل أومؤشرات تعطي الإدارة فرصة لتدبير السيولة الكافية لمواجهة طلبات السحب.

ثالثا: أهداف السيولة المصرفية:

إن السيولة لها عدة أهداف، فهي تمكن من مواجهة سحب الودائع غير المستقرة وأيضا مقابلة الطلبات غير المتوقع لسحب الودائع تحت الطلب.

ويحدد حجم هذا النوع من وفقا للخبرة (الودائع تحت الطلب التي تقع تحت بند السحب الغير متوقع تساوي حجم الودائع تحت الطلب ناقص ذلك الجزء من الودائع تحت الطلب غير المستقر) ويعني هذا توافر قدر ملائم من السيولة لمواجهة النوع بصفة خاصة.

وهي تعمل على مواجهة إحتمال السحب من ودائع التوفير والودائع لأجل، فقد يتم سحب من هذا النوع بدون مقدمات أو دلائل أو مؤشرات تعطي الإدارة فرصة لتدابير السيولة الكافية لمواجهة طلبات السحب.

وأخيرا تمكن السيولة من تلبية طلبات السحب من المودعين لظروف إستثنائية ويتوقف حجم الرصيد النقدي الذي يخصص مثل هذه الظروف على مدى إمكانية البنك في تدبير موارد أخرى لمواجهة هذه السحوبات[1]

إذ يمكن القول أن أهداف السيولة البنكية تتمثل في النقاط التالية:

* السيولة هي عنصر الأمن والحماية الذي يعمل على تجنب خطر عدم السداد وبالتالي الإفـــلاسّ؛

* تتيح السيولة البحث عن أفضل إستثمار، مما يؤدي إلى مرونة في الإختيار؛

* السيولة مؤشر إيجابي للبنوك ووكالات التصنيف؛

[1]– محمد سويلم، **إدارة المصاريف التقليدية والمصارف الإسلامية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998، ص 224.

* تؤكد السيولة قدرة البنك على الوفاء بهذه الإلتزامـات تجاه المودعين والدائنـين الآخرين، وبالتالـي بنـاء ثقـة البنـك؛

* تمكـن البنك من مواجهـة الأزمات ومتطلبـات النمو والعمالـة.

*** المطلب الثاني: أنـواع السيولــة المصرفية ووظيفتها:**

من خلال هذا المطلب سيتم توضيح أهم أنواع السيولة وإبراز وظائفهـا:

أولا: أنـواع السيولــة المصرفيـة:

تقسم السيولة إلى ثلاثـة أنـواع هي:[1]

السيولة القانونيـة، السيولة الإضافيـة، والسيولة الإحتياطيــة.

1- السيولــة القانونيــة:

تحرص الدولة على توفير عنصر الإئتمان والثقة في البنوك عن طريق تدخل البنك المركزي، وفي هذا السبيل بفرض البك المركزي نسبة قانونية للسيولة تلتزم بها البنوك التجارية وإلا تعرضت لعقوبات مالية إذا ما إنخفضت تلك النسبة عما هو مقرر.

وتتكـون هذه النسبة من مقاديـر الأموال الي يحجبها البنـك التجاري عن الإقتـراض وتتضمـن هذه الأمـوال ما يلي:

- إحتياطــي نقــدي:

وهو عبارة عن نسبة مئوية من الودائع والأرصدة المستحقة على البنك للبنوك المحلية والفروع والمراسلين بالخارج، وأية مبالغ تكون مستحقة الدفع بواسطة البنك بموجب شيكات أو حوالات أو إعتمادات ويودع هذا الإحتياطي في البنك المركزي.

- أصــول سائلــة:

وهي نسبة مئوية من إجمالي ودائع البنك وإلتزاماته وتشمل هذه الأصول الرصيد النقدي بخزائن البنك وما يحوزه من سندات حكومية أو ذهب، والمبالغ التي تكون تحت

[1]- سوزان سمير ذيب، **إدارة الإئتمــان**، دار الفكر للباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 40-41.

التحصيل من كوبونات الأسهم، وفوائد السندات، والشيكات والحوالات والأوراق المالية والعملات الأجنبية وأية أصول أخرى ذات سيولة عالية كالكمبيالات الجيدة.

2- السيولـة الإضافـية:

تحرص البنوك التجارية على توفير نسبة من السيولة أعلى من النسبة القانونية المفروضة عليه، وذلك بغرض تدعيم الثقة فيها وإستغلال أية فرص جديدة للتوظيف تدر عليها عائدا عاليا وتبلـغ نسبة السيولة الإضافيـة عند البنوك ما يقرب من 30% في المتوسط.

3- السيولـة الإحتياطـية:

وهي تمثل الأصول القابلة لرهن لدى البنك المركزي حيث يقدم هذا البنك للبنوك التجارية تسهيلات مصرفية تحقق لها السيولة اللازمة عند الضرورة، وذلك نظير رهن أصولها، كالكمبيالات الجيدة المخصومة أو الأوراق المالية الممتازة التي يحددها البنك أو بضائع مرهونة، وفي العادة تلجأ البنوك التجارية إلى الإقتراض من البنك المركزي لمواجهة الظروف الموسمية كتمويل محصول للزراعة وهذا التمويل يقتضي توفر السيولة في وقت معين، وتنتهـي حاجة البنك إليها بإنقضـاء ذلك الوقت.

كذلك تحتاج البنوك إلى الإقتراض من البنك المركزي عندما تواجد طلبات سحب غير متوقعة، لذلك فإن البنوك تحرص على إقتناء الأصول التي يقبلها البنـك المركزي كرهن، لتمثل سيولـة إحتياطية عندها وقت اللـزوم.

ثانيـا: وظائـف السيولـة المصرفية:

إن السيولة لها عدة أدوار أو وظائف، فهي تمكن من مواجهة سحب الودائع غير المستقرة وأيضا مقابلة الطلبات غير المتوقع لسحب الودائـع تحت الطلب.

ويحدد حجم هذا النوع وفقا للخبرة (الودائع تحت الطلب التي تقع تحت بند السحب الغير متوقع تساوي حجم الودائع تحت الطلب ناقص ذلك الجزء من الودائع تحت الطلب غير المستقر) ويعني هذا توافر قدر ملائم من السيولة لمواجهة هذا النوع بصفة خاصة.

وهي تعمل على مواجهة إحتمال السحب من الودائع التوفير والودائع لأجل، فقد يتم سحب من هذا النوع بدون مقدمات أو دلائل أو مؤشرات تعطي الإدارة فرصة لتدبير السيولة الكافية لمواجهة طلبات السحب.

وأخيرا تمكن السيولة من تلبية طلبات السحب من المودعين لظروف إستثنائية ويتوقف حجم الرصيد النقدي الذي يخصص لمواجهة مثل هذه الظروف على مدى إمكانية البنك في تدبير موارد أخرى لمواجهة هذه السحوبات[1]

*** المطلب الثالث: مصادر السيولة المصرفية وكيفية قياسها:**

أولا: مصادر السيولة المصرفيـة: يوجد مصدرين من مصادر السيولة هما:

1- المصـادر الداخليـة للسيولـة: وتشمل الإحتياطات الأولية والثانوية:

1-1- الإحتياطـــات الأوليـة:

هي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يكتسب منها عائدا،[2] وتتألف هذه الإحتياطات على مستوى المصرف الواحد من أربعة مكونات هي:

- النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوف:

يشمل مجموعة الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسكوكات، وتسعى المصارف التجارية إلى تقليل هذا المجموع إلى أقل حد يمكنها من مواجهة إلتزاماتها المصرفية تجاه الأخرين، وإن السبب في ذلك يعود إلى أن هذا الرصيد لا يدر أية عواءد، كما أنه قد يتعرض إلى التلاعب من قبل الموظفين في الداخل، وقد يتعرض إلى السرقة من الخارج، خاصة في المناطق غير الآمنـة[3]

---

[1]- محمد سويلم: **إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1998، ص 224.

[2]- منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك، مدخل إتخاذ القارات**، ط3، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996، ص 28.

[3]- خليل محمد الشماع، **إدارة المصارف**، ط2، مطبعة الزهراء، بغداد، 1995، ث 372-373.

- الودائـع النقديـة لدى البنوك المركـزي:

تنص التشريعات الحديثة على إلزام المصرف التجاري بالإحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي، والتي تعرف بنسبة الإحتياطي القانوني، والبنك المركزي لا يدفع أية فوائد على نسبة الإحتياطي القانوني الذي يودعه المصرف التجاري لديه، ولكن إذا زادت نسبة الإيداع عن النسبة المقررة التي نصت عليها القوانين، فإن البنك المركزي يدفع فائدة على هذه الزائـدة المودعة لديـه[1]

- الودائـع لدى المصارف المحلية الأخرى:

وهي الأموال التي يودعها المصرف التجاري لدى المصاريف المحلية الأخرى من أجل مقاصة الصكوك وتحصيل فقرات أخرى من الديون، ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت المصاريف المودعة صعوبة في تشغيل النقد لديها أو زادت علاقتها الصرفية مع المصارف المراسلة داخل البل وخارجها[2]

- الصكـوك تحت التحصيـل:

وتمثل الصكوك المودعة في المصارف الأخرى، والتي لم يتم إستلام قيمتها لحد الأن[3]

- الودائـع لدى المصارف الأجنبية في الخارج:

تستطيع المصارف التجارية الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المراسلين في خارج البلد، مما لا يزيد على نسبة معينة تحددها السياسة النقدية والاقتصادية في ذلك البلد، من مجموع قيم إعتماداتهـا المستندية القائمـة وإلتزاماتها الأخرى.

---

[1]- رشـاد العصـار وأولغا قمـر، **دراسات تطبيقـية في إدارة المصـارف**، دار الصفاء للنشـر والتوزيـع، الأردن، 1991، ص 64.

[2]- ناجية عاشور، **دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية**، مذكرة ماستر قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013-2014، ص 29.

[3]- عتروس حسينة، **أدوات إدارة السيولـة في البنوك ودورها في التحفيـض من خطر السيولـة**، مذكرة ماستـر، قسم علوم التسيير، تخصص ماليـة، تأمينات وتسيـير مخاطر، جماعة أم البواقي، كليـة العلوم الاقتصادية وعلـوم التسييـر، 2014-2015، ص 09.

وتنقسم الإحتياطات الأولية من حيث مشروطيتها القانونية إلى نوعين هما:

- الاحتياطـات القانونيـــة:

تشمل مجموعة الأموال النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها المصرف وفقا للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي، فالجزء من هذه الأموال يكون ضمن الإحتياطات الأولية الذي يأخذ شكل نقد في الصندوق، وودائع لدى البنك المركزي[1] والجزء شبه النقدي يكون ضمن الإحتياطات الثانوية، الذي يأخذ صور حوالات الخزينة وسندات الحكومة.

وللإحتياطات القانونية فوائد، أهمها أنها تعد عاملا واقيا لسيولة المصرف والمحافظة على سلامة مركزه التنافسي، وذلك من خلال تأدية الإلتزامات المترتبة عليه في مواعيد الإستحقاق المتفق عليها، كما أنها تعمل على تعزيز ثقة السلطات الرقابية وثقة الزبائن بقدرة المصرف في المحافظة على أموال المودعين وعدم المغالاة في توظيف أموال الغير في أنشطة ما قد ينجم عنها مخاطر معينة، ويسهل عليها أن تكون الملجأ الأخير للإقراض.

كما وتعاني الإحتياطات القانونية من سلبيات أهمها أنها تتمثل في تقييد قابلية المصرف في منح القروض والقيام بالإستثمارات، وهذا إلى تقليل ربحيته، وكان هذه الإحتياطات نوع من أنواع التكاليف التي يجب أن تتحملها المصارف لقاء القيام بأعمالها، فكلما إنخفضت هذه الاحتياطات زادت قابلية المصرف على الإقراض والإستثمار، وبالتالي زادت ربحيته.

إن وجود جزء من الاحتياطات القانونية على شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة (أموال شبه نقدية) له غرضان هما:

* **الأول:** مساعدة المصارف على تحقيق أرباح متواضعة من بعض إحتياطاتها القانونية.

* **والثاني:** تشجيع المصارف التجارية على مسك الدين العام، الذي هو عبارة عن قروض مقدمة من المصارف إلى الحكومة، وتكون لفترات قصيرة الأجل، كما في حوالات

[1]- فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سابق، ص 95.

الخزينـة، وطويلـة الأجل، كما في السندات، وهي تمثـل دينا على الدولة لتغطيـة العجز الحاصـل في ميزانيتهـــا[1]

- الاحتياطـات العامـــة:

وهي الأموال النقدية وشبه النقدية التي لا يحتفظ بها المصرف بموجب تشريعات السلطة النقدية، وإنما يحتفظ ببعض منها ويستخدم بعضا أخر وفقا لسياسة المصرفية[2]

1-2- الاحتياطات الثانويـة:

الاحتياطات الثانوية في المصرف التجاري هي عبارة عن موجودات سائلة تدر لها عائدا، وتشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطات في مجال السيولة فوائد متعددة، منها أنها تسهم في تدعيم الاحتياطات الأولية، وفي إستيعاب ما يفيض من الاحتياطات الأولية من متطلبات المصرف، وكذلك إنها تساهم في تحقيق نسبة من أرباح المصرف[3]

والاحتياطـات الثانوية تتكـون من جزأيـــن:

* **الأول:** محدد قانونا ويسـمى بالاحتياطات القانونية، والذي يأخذ شكل حـوالات الخزينة وسندات الحكومة، ويظهـر هذا الجزء واضحا عندما تحتاج الدولة إلى أموال لتمويل العجز الحاصـل في ميزانيتـها نتيجة لزيادة النفقـات العامة على الإيـرادات العامة، أما الجزء الثاني من الاحتياطات الثانويـة، فيكون محددا بحسب سياسة المصرف التجـاري ذاته، أي إنها تعتبر بمثابـة إدخار يستـخدم عند الحاجة إليه، كأن يتم تحويـل جزء منه إلى إحتياطات أولـية، أو تحويـل جـزء من الأخيرة إلـيه.

إن المصـارف التجاريـة كغيرها من منشآت الأعمال، تسعى إلى زيـادة أرباحها، وبالتالـي ليس من مصلحتها الإحتفـاظ بإحتياطات أولية تفـوق حاجاتها الفعلية، أي أنها

---

[1]- خليل محمد حسن الشماع، **إدارة المصارف**، مطبعة الزهراء، بغداد، الطبعة الثانية، 1995، ص 363.

[2]- رضا صاحب أبو أحمد، **إدارة المصارف**، دار الذكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 1، 2002، ص 189.

[3]- منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص 30.

يمكن أن تستخدم جزءا من أموالها في إستثمارات قصيرة الأجل، كشراء الأوراق المالية، الأوراق التجارية التي هي إضافة إلى أنها مربحة، فإنها تتمتع بسيولة عالية، وهذه هي الاحتياطات الثانوية.

2- المصادر الخارجية للسيولة:

لقد بدأت العديد من المصاريف في الستينات والسبعينات بجمع المزيد من الأموال السائلة من خلال الإستدانة في سوق المال، وتدعى هذه الإستراتيجية إدارة الديون وتدعو إلى الإستدانة الكافية للأموال.

وأن المصدر الأساسي للسيولة، المقترضة للمصرف يتضمن شهادات الإيداع، إتفاقيات البيع وإعادة الشراء، وإستدانة الاحتياطي من نافذة الخصومات في المصرف المركزي[1]

وتعتمد الجرأة التي يتبعها المصرف في إدارة مطلوباته وكذلك مخزونه من السيولة بمدى الموازنة بين المخاطرة والعائد، فالسياسة المحتفظة تؤدي إلى تقليص سياسة الاعتماد على إدارة المطلوبات، وفي الوقت نفسه تركز على زيادة السيولة المخزونة ولا يتوفر المصدر الخارجي للسيولة لجميع المصارف وذلك لإرتباط هذا المصدر بقوة المصرف المقترض وسلامة مركزه الإنتمائي، وإن من أهم إيجابيات إدارة المطلوبات إعطاء المصارف مرونة في إدارة جانبي ميزانياتها، كما أجبرت الإدارة على الإهتمام بجانبي الميزانية كوسيلة لإدارة السيولة[2]

ثانيا: قياس السيولة:

- **المقياس الأول: فوائض الأساس:** فائض الأساس أول مقياس على كل بنك حسابه:

فائض الأساس = الأصول السائلة – خصوم قصيرة المدى

[1]- سرين أبو رحمة، **السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة**، مذكرة ماجستير، قسم التجارة مقصص إدارة الأعمال جامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص 23.

[2]- عقل، مفلح، مرجع سابق، ص 158.

- الأصـول السائلـــة:

التحصيلات، فوائض، المؤونات، قروض الوسطاء والسماسرة والمفاوضين، أو التجار للقيم المنقولة، التسبيقات قصيرة الأجل، مؤونات فوائض المخبأة لدى البنك المركزي، أو الأموال المتاحة عبر نظم المقاصة وسائل السوق النقدية التيموعد إستحقاقها على ثلاثين يوم.

- الخصـوم اليوميـــة:

تتضمن الأموال المشتريات للأجل جد قصير، مثل الأموال المقترضة ليوم كامل إقتراضات من البنك المركزي، الودائع التي موعد إستحقاقها من ثلاثين يوم.

فائض الأساس موجه، يعني أن البنك يمول أصوله السائلة عبر خصوم ذات أجل من الأصول السائلة، البنك يتمتع إذن بفائض في السيولة، هذه الأخيرة تسمح للبنك بالتأقلم مع التغيرات اليومية الحاصلة، المحبذة والغير محبذة، ويمكن حساب فائض الأساس، كل يوم أو مرة في الأسبوع، وبفضل توضيحه بيانيا لكي يمكن متابعة تطوره.

- المقيـاس الثانـــي:

معدل السيولة الواجب الحصول عليها إذا ضمن البنك حصوله على فائض الأساس يومي كافي مفضل، وعليها القيام بالتنبؤ وتحديد إحتياجات السيولة، التي تتغير عبر المستقبل، فالتنبؤ هو الكيفية التي عليها تتطور عناصر الميزانية، نتيجة العناصر التالية:

- **ظروف خارجيـة:** مثل إرتفاع الطلب على القروض.

- **ظروف داخليـة:** مقل قرار تعديل التعرض لمخاطرة تغيير معدل الفائدة، الشيء الذي يؤدي حتما إلى تعديلات في حجم الأصول والخصوم.

الوسيلة التي تمكن البنك من تطوير وضعية السيولة للحل المستقبلي تتمثل في حساب النسبة بين النقود التي عليها تحصيلها والجاري من الإقتراضات الحساسة لتغيرات معدل الفائـدة[1]

[1]- Natavha Valla et Murial Tosset. Wquidité et Stabilite Financies.op-cit. p 96

ثالثا: قياس أهم مؤشرات السيولة المصرفية:

تعكس مؤشرات ونسب السيولة مدى قدرة البنك التجاري على الوفاء بإلتزاماته قصيرة الأجل، ومن أهم هذه النسب ما يلي:[1]

- **نسبة الرصيد النقدي:** تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي، ولدى المصارف الأخرى، وأية أرصدة أخرى كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{الرصيد النقدي} = \frac{\text{الرصيد لدى البنك المركزي + النقدية بخزينة البنك}}{\text{إجمالي الودائع + إلتزامات أخرى}}$$

وتشير المعادلة أعلاه إلى أنه كلما زادت نسبة الرصد النقدي زادت مقدرة المصرف على تأدية إلتزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها، أي أنه هنالك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة.

- **نسبة الاحتياطي القانوني:** المقصود بنسبة الاحتياطي القانوني أو الإخباري النسبة التي يتم حسابها طبقا لتعليمات البنات المركزي حيث كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المترتبة عليه، خاصة في الظروف غير الاعتيادية وفي أوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى المصارف التجارية على سداد التزاماته المالية.

1- أدبوب سارة، قصاب سعدية، **إشكالية التوفيق بين السيولة والربحية في إطار فائض السيولة في البنوك التجارية الجزائرية خلال فترة 2001-2015 – دراسة حالة بنك البركة وسوسيتي جنرال**، إقتصاديات شمال "إقتصاديات شمال إفريقيا"، مجلد 16، العدد 23، ص 86.

$$\text{نسبة الإحتياطي القانوني} = \frac{\text{الرصيد لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع + التزامات أخرى}}$$

والتي تلزم البنك التجاري بأن يحتفظ لديه بأرصدة دائنة بدون فوائد بنسبة معينة بما لديه من ودائع، ومثل نسبة الاحتياطي العلاقة بين الأرصدة لدى البنك المركزي وبعض بنود الخصوم المكونة لميزانية البنك التجاري.

- **نسبة السيولة القانونية:** تمثل هذه النسبة مقياسا لمدى قدرة الاحتياطات الأولية والاحتياطات الثانوية (الأرصدة النقدية والأرصدة الشبه نقدية على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على الصرف في جميع ظروف وحالات المصرف، لذلك تعد هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية وإستخداما في مجال تقويم كفاية إدارة السيولة ويمكن التعبير عنها رياضيا وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الرصيد لدى البنك المركزي+النقدية بخزينة البنك+أصول نقدية أكثر سيولة}}{\text{إجمالي الودائع + إلتزامات أخرى}}$$

وتشير المعادلة السابقة إلى أنه كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت السيولة أي أنه هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة.

- **نسبة الأصول السائلة الى إجمالي الأصول:**

ويتم حساب هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{الأصول النقدية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وتهدف هذه النسبة إلى معرفة الأهمية النسبية للأصول السائلة ضمن إجمالي أصول البنك للتعرف على موقف السيولة بالنسبة لبقية استخدامات البنك المختلفة، والانخفاض في السيولة لا يعنـي بالضرورة عدم كفـاءة البنوك في إدارة السيولـة.

*** المطلـب الرابع: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية:**

أهم العوامـل المؤثـرة في السيولة المصرفيـة ما يلي:

*** عمليـات الإيداع والسحـب على الودائـع:**

في الوقت الذي تؤدي فيه عمليات السحب على الودائع نقدا، أي قلب الودائع إلى نقود قانونية (ورقية ومعدنية) لإنجاز المعاملات اليومية إلى تخفيض نقدية الصندوق وإحتياطيات المصرف التجاري لدى البنك المركزي، وبالتالي إلى تقليص سيولته، فإن عمليات الإيداع أي تحويل النقود القانونية إلى ودائع مصرفية تعمل على تحسن سيولة المصرف التجاري[1]

*** معامـلات الزبائـن مع الخزينـة العامــة:**

سيولة المصرف التجاري يمكن أن تتأثر أيضا من خلال الجمهور بالخزينة العامة، وعموما تتحسن السيولة المصرفية في حالة حون عملاء المصرف التجاري دائنين للخزينة ودائنيه الزبائن بالنسبة للخزينة تتحقق في حالات عديدة أهمـها:

- يعمل الزبائن في أجهزة الدولة ويودعون ما يتقاضون من أموال لدى مصرف تجاري.
- إسترداد مبالغ السندات الحكومية التي إبتاعها الزبائن في فتـرة سابقة.
- عقد صفـقة توريـد سلع وخدمات إلى الدولـة.

وبالعكس سيولة المصرف تتقلص عندما يقوم زبائنــه بالأتي:

أ- تسديـد الضرائب إلى الحكومة.

ب- شراء الأوراق المالية الحكومية كحوالات الخزينة والسندات العامة الطويلة الأجل.

[1]- Ross and Peter. Commercial bank management. 4. ed. Irwine Me Graw-hill 1999. p160-161

ج- سحب الزبائن من ودائعهم وإيداعها لدى صندوق التوفير البريدية، نظرا لأن الحقوق التي تعرضها هذه المؤسسات ذات عائد تشجيعي أكبر[1]

*** رصيد عمليات المقاصـة بين المصارف:**

تزداد سيولة المصرف التجاري إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسويةحساباته مع المصاريف التجارية الأخرى العاملة في البلد، ففي هذه الحالة تضاف مواد نقدية جديدة إلى إحتياطياته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي، مما يزيد من أرصدته النقدية، فعمليات المقاصة التي تجري على مستوى الجهاز المصرفي التجاري، تؤدي إلى أحداث تغير في توزيع السيولة المتاحة بين المصارف دون أن يصاحب ذلك أي تغيير في الكمية الإجمالية للسيولة المصرفية، أما على مستوى المصرف التجاري الواحد، فإن حجم السيولة المتوفرة سيتأثر نتيجة عمليات المقاصة، فالمصرف الذي يحقق رصيدا دائنا قبل المصارف الأخرى سيشهد تحسنا في سيولة والعكس صحيح[2]

*** موقف البنـك المركزي بالنسبة للمصارف:**

يمتلك البنك المركزي كممثل للسلطة النقدية قدرة التأثير على السيولة المصرفية من خلال تزويده المصارف التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية، فإذا البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة، فإنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطات النقدية المتوفرة لديها، ويقلل قابليتها على منح القروض، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ورفعنسبة الاحتياطي النقدي القانوني، ويحصل العكس في حالة توسيع عرض

---

[1]- لباري نبيلة، **تسيير مخاطرة السيولة البنكية على مستوى البنوك التجارية**، مذكرة الماجستير، غير منشورة، قسم علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، متخصص مالية وبنوك، الجزائر، 2005، ص 48.

[2]- رضا صاحب أبو أحمد، 2002، مرجع سابق، ص 185.

العملة، لأن تلك يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية للمصارف، ويوسع سيولتها المصرفية مما يسمح في الحليل الأخير بتوسيع قدرتها الإقتراضية ومواجهة مختلف السحوبات من العملة[1]

*** رصيـد رأس المـال الممتلك:**

يؤثر رصيد رأس المال الممتلك على سيولة المصرف حيث أنه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولـة وبالعكس، أي كلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة المصرف، ومن ثم تحددت قدرتـه الإقتراضيـة وإنخفضـت مواجهتـه على تسديد إلتزاماتـه الجاريـــة[2]

[1]– ناجية عاشور، 2013، ص 40–41.

[2]– لباريدي نبيلة، مرجع سابق، ص 49.

*** المبحث الثاني: الربحـية المصرفيــة:**

تعتبر الربحية المصرفية من أسمى الأهداف التي تسعى البنوك التجارية لتحقيقها كونها الركيزة الأساسية والحافز الأكبر الذي يدفعها للإستمرار والتطور والعمل على التوسع والتغلغل داخل الإقتصاد الوطني، وفي هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على ربحية البنوك التجاريـة نظريا.

*** المطلب الأول: ماهيــة الربحية المصرفيـة:**

إن المجهودات التي تبذلها البنوك عبر مسيريها والقائمين عليها ما هو إلا بغية تحقيق جملة من الغايات ومن أهمها الربحية التي تعتبر من الأولويات المسطرة لأي نشاط يزاولـه البنـك.

أولا: مفهوم الربحية المصرفيــة:

رغم تعدد التأويلات التي منحت لربحية البنوك التجارية إلا أنها في مجملها تصب في نفس المفهوم رغم إختلاف الجهات التي تطرقت لها.

- تعريـف الربحـية المصرفية:

وضعت تعاريف عديدة للربحية يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

* تعريف على أنها: "زيادة الإيرادات عن التكاليف، أو بعبارة أخرى مقدار الزيادة في الأصول عن الخصوم"[1]

* يمكن تعريفها على أنها: :تعكس مدى قدرة البنك على تدعيم حقوق الملكية لديه وإجراء توزيعات نقدية عل مساهميه"[2]

* كما تعرف أيضا: "هي قدرة البنك على تحقيق زيادة في الأصول المستثمرة، والزيادة النقدية التي يحققها أصحاب رؤوس الأموال بإعتبارها تمثل الفرق بين النقد المدفوع على

---

[1]- إسماعيل محمد هاشم: **مذكرات في البنوك والنقود**، دار النهضةالعربية للطباعة والنشر، بيروت، 1976، ص 67.

[2]- سمير محمد عبد العزيز، **إقتصاديات وإدارة النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرين: الصناعة المالية الحديثة وإتجاهات التجارة الدولية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص 265.

شراء عناصر الإستثمار المتمثلة بالفوائد المدفوعة على الودائع وبين النقد المقبوض على بيع عناصر الإستثمار وهي القروض والتسهيلات الإنتمائية متمثلة بالفوائد المقبوضة"[1]

حيث ومن أجل تطبيق هذا المفهوم الاقتصادي لا بد من تقييم الأصول والخصوم في بداية ونهاية المدة، ويعتبر فارق التقييم بين صافي الأصول والخصوم ربحا أو خسارة"[2]

من خلال ما سبق يمكننا القول بأن الربحية تعتبر من بين الأهداف الرئيسية التي يسعى البنك لتحقيقها وهي مؤشر ومقياس لمدى قدرة البنك المالية على إستخدام مواردها بصورها كفئة تضمن لها تحقيق عوائد خلال فترة معينة.

ثانيا: مصادر الربح في البنوك:

الربح هو صافي الدخل بعد دفع التكاليف اللازمة، كما زاد الدخل مع ثبات التكاليف زيادتها بمعدل أقل من معدل زيادة الدخل كلما زاد الربح، ويحصل البنك على زيادة في دخله كنتيجة لإحتفاظه بحجم أكبر من الأصول، فأصول البنك والتي تتكون أساسا من وعود بالدفع في صورة قروض وسلفيات، تتم مقابل معدل يدفعه المقترض للبنك نتيجة إستعماله للقروض.

وليست أصول البنك من القروض والسلفيات بالمصدر الوحيد لدخل البنك، فهناك أنواع أخرى من الأصول يمكنها أن تدير أيضا دخلا للبنك، وهناك أوصلا لا يمكنها أن تدر دخلا على الإطلاق، فإحتفاظ البنك بنقدية بالخزينة، يمثل إحتفاظهه بأصول لا تدر أي دخل، كذلك فإن شراء البنك لأوراق مالية كأسهم وسندات، يمثل إحتفاظ البنك بأصول تدر ربحا.

---

[1]– هاني أحمد محمود دبيك، **العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأسالمال وفق مقررات لجنة بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين**، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015، ص 18.

[2]– محمد بشير إبراهيم الزعبي، **إستخدام مؤشرات السيولة والربحية في تقييم الملاءة المالية للعملاء: دراسة تطبيقية**، مخطط أطروحة لنيل درجة دكتوراه في الإدارة المالية، جامعة سانت كلمنس، العراق، 2010–2011، ص 62.

وهكذا نـرى أن أصول البنـك تتدرج في قدرتها على تحقـيق دخل البنك، فهناك أنواع من الأصول يكون الدخل منها منعدم، وأنواع تـدر دخلا منخفضا، وأنواع أخـرى تدر دخـلا مرتفعـا[1]

*** المطلب الثاني: أهداف الربحية المصرفية وأهميتها:**

ما تسعى الينوك لتحقيقه هو الإستفادة القصوى من الأهداف والإمتيازات التي ترتبط بالربحية البنكية لا يتأتي إلا من خلال التسيير الفعال وتهيئة الظروف الملائمة.

أولا: أهـداف الربحيــة المصرفية:

تسعى الربحية إلى تحقيق:[2]

- قياس كفاءة ورشد إستخدام الموارد من أجل تعظيم عوائدها مع الأخذ بعين الإعتبار تكلفة الفرصـة البديـلة.
- تأمين تشغيل وتطوير البنك عن طريق إنماء الموارد المتاحة.
- تخصيص الأموال لأفضل الإستخدامات.
- ضمان إشباع الاحتياجات الدنيا لكل القوى المنتجة.

عموما تتجلى أهمية الربحية أساس في ضمان إشباع حاجات الملاك وكذا الدفع بالبنك نحـو النـمو والتقـدم.

ثانيا: أهميــة الربحيــة المصرفية:

للأربـاح في البنك التجـاري منافع عديدة منــها:[3]

---

[1]– عاطف جابر طه، **تنظيم وإدارة البنوك: منهج وصفي تحليل**، الدار الجامعية، القاهرة، 2008، ص 241–242.

[2]– سعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظـمات الأعمال والتحديـات الراهنة**، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 2000، ص 59.

[3]– باسل جبر حسن أو زعيتر، **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص 85.

* الأرباح ضرورية لمقابلة المخاطر التي يتعرض لها البنك حتى يستطيع البقاء في دنيا الاعمال، فهناك مخاطر كبيرة ومتعددة منها: مخاطر الإئتمان، الإستثمار، مخاطر السرقة والإفلاس ومخاطر سعر الفائدة ...الخ.

* الأرباح الضرورية لملاك المشروع، حيث تزيد من قمية ثراواتهم في المؤسسات البنكية والشركـــات.

* الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال اللازم في المستقبل، وذلك على ثلاثة وجوه:

-إعادة إستثمار الأرباح بصفة مستمرة وهو أحد وسائل التمويل الذاتي.

-تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الإكتتاب في البنك عند زيادة رأسماله.

-إعطاء المساهم عائد مقبول على رأسماله يزيد من ثقته في البنك الذي يساهم فيه.

* تقيس الأرباح المجهودات التي بذلت بصفة عامة، حيث يمكن القول بأنها مقياس لأداء الإدارة.

* تحقيق البنوك للأرباح يزيد من ثقة أصحاب الودائع بالبنك والمستثمرين المرتقبين.

* تعطي مؤشرات قوية للمجهودات الرقابية بأن البنك يسير في الإتجاه الصحيح.

*** المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الربحية المصرفية:**

تواجد البنوك التجارية في سبيل تحقيقها لهدفها المتعلق تعظيم ربحيتها، العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها في هذه الربحية، وتتنوع هذه العوامل بين عوامل داخلية وأخرى خارجية[1]

أولا: العوامـل الخارجيـة: تتمثـل في:

- معدلات الفائدة: تزداد رحية الينوك التجارية كلما زادت معدلات الفائدة على القروض، خصوصا عندما تكون معدلات الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى أن الربحية تزداد كلما إزداد هامش معدل الفائدة، وتؤدي معدلات الفائدة دورا فاعلا في التأثير في

[1]- على محمود محمد، **سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية: دراسة حالة مصرف سورية والمهجر ش.م.م**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد 30، العدد 1، 2014، ص 543-544.

إستثمارات البنوك، وإن معظم إيرادات البنوك التجارية هي عبارة عن الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدنية.

– السياسة النقدية: تؤدي السياسة النقدية للبنوك المركزية في الدول دورا بالغ الأهمية في التأثير على سياسات البنوك التجارية فيما يتعلق بإدارة أصولها وخصومها.

– التشريعات القانونية والضوابط البنكية والظروف الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والوعي البنكي.

– المنافســـة.

ثانيا: العوامل الداخلية: تتمثل في:

– هيكل الودائع: تعطي الودائع للبنوك مرونة أكبر في توظيفها في إستثمارات طويلة الأجل نسبيا دون الإعتبار لعامل السيولة، في سبيل تحقيق ربحية أكبر وفي الوقت نفسه، وتؤثر تكلفة الودائع أيضا في ربحية البنوك التجارية لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها البنك في سبيل حصوله على الأموال.

– توظيف الموارد: توجه البنوك التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للإستثمار في القروض والأوراق المالية، إذ بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الأصول تزداد ربحية البنك التجاري، كما أن الدخل المتولد عنهما يعد المصدر الأساسي لإيرادات البنك خاصة الدخل المتولد من القروض، أما توظيفات البنك في الأصول الثابتة فيجب أن تكون محدودة، لأنها تعد من الاصول غير المدرة للدخل، وكذلك الأمر بالنسبة إلى النقدية لديها.

– أرباح أو خسارة الأرواق المالية وأرباح أو خسارة القرض.

– عمر البنك وعدد موظفيه وعدد فروعه.

– حجم البنك وإدارته.

– السيولة.

يمكن القول أن ربحية البنوك تتأثر بعدد من العوامل منها ما هو خارجي (خارج سيطرة الإدارة)، ومنها ما هو داخلي (تحت سيطرتها)، وإذا ما سلمنا بأن العوامل الخارجية ليست

تحت سيطرة الإدارة ولا تستطيع التحكم فيها من جهة، وأن جميع المنظمات تتعرض لها في الوقت نفسه، فإن العوامل الداخلية تحتل أهمية كبيرة من خلال تمكن الإدارة من السيطرة عليها من جهة، ومن جهة أخرى فإن فهم علاقتها بالربحية يساعد الإدارة على تبني سياسات وإجراءات من شأنها التأثير الإيجابي على الربحية، من خلال دراسة أهم العوامل الداخلية المؤثرة على هذه الربحية وهي حقوق الملكية، والحجم والمطلوبات، السيولة، التدفقات النقدية والاستثمارات، الإئتمـان الممنوح، الودائـع[1]

إذ يمكننا تلخيـص العوامل المؤثرة في ربحيـة البنـوك في الشكـل الموالـي:

[1]– علاء عبد الحسين صالح الساعدي، **ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها، دراسة تطبيقية على المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، المجلة العربية للإدارة، القاهرة، المجلد 53، العدد 1، جوان 2015، ص 361.

الشكـل رقم (01) العوامـل المؤثـرة في الربحية المصرفية

المصـدر: من إعداد الطالـب بالإعتماد على على محمود محمد، سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية: دراسة حالة مصرف سورية والمهجر ش.م.م)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد 30، العدد 1، 2014، ص 543-544.

*** المطلب الرابع: طرق وآليات تقييم الربحية المصرفية:**

تقوم البنوك التجارية بتقييم ربحيتها بناء على العديد من الطرق ومن أبرزها النسب والمؤشـرات الماليـة.

- نسبـة الربحيـــة المصرفية:

تتاح أمام الإدارة البنكية في سبيل قياس ربحية البنك وتقييمها مجموعة كبيرة من المؤشرات المالية، والتي يمكن حسابها وتحليلها وتقييمها من التحديد الدقيق لربحية البنك، والتعرف فيما إذا كانت مقبولة أم لا، أو أنها تعوض المخاطرة أو أنها تضمن تعظيم الثروة.

وأبـرز هذه الطرق هي النسـب المالية، والتي هي علاقـة بين بنديـن أو أكثر مـن بنود القوائـم المالية، بحيـث يكون الربط بين البنود في القائمة الماليـة نفسها أو بين بنود في قائمتين متتاليتين[1]، إذ تقيس نسب الربحية ما يحصل عليه المـلاك من وراء إستثمارهم لأموالهم في نشـاط البنك وتتمثـل تلك الأموال في رأس المـال والاحتياطات والأربـاح المحتـجزة وتتمثـل هذه النسب في:[2]

- نسبة العائد إلى إجمالي الأصول (ROA):

يقيس هذا المؤشر صـافي الدخل الذي يحصل عليه البنك، من إستثمار موارده ويعتمد إلى حد كبيـر على الأربـاح التي تتحقق من هذه الموجـودات ويسمى أيضا بالعائد على

---

[1]- زاهد حاج محمـد، **دور الصيرفـة الشاملة في الموازنـــة بين الربحية والسيولـة: دراسة تطبيقيـة**، بحث مقـدم لنيل درجـة الماجستير في العلوم الماليـة والمصرفيـة، قسـم العلوم الماليـة والمصرفية، كليـة الاقتصـاد، جامعة حلب، حلـب، 2011، ص 60.

[2]- سامية سعداوي، **العوامل المؤثرة على أداء البنوك وإنعكاس ذلك على تنافسيتها في الجزائر للفترة 1990-2012: دراسة تحليلـة حول عينة من البنوك العوميـة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصـص مالية ونقود، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جماعة المديـة، 2014-2015، ص 86.

الإستثمـار لأنه المقـياس لربحية كافة إستثمـارات البنك القصيـرة والطويلـة الأجل، وتحسب بالعلاقـة التالـية:[1]

$$\text{نسبة العائد إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافـي الربــح}}{\text{الموجودات (إجمالي الأصول)}} \times 100$$

تبين النسبة مقدار ما يحققه دينار واحد مستثمر في أصول البنك من الربح، إن يتكون بسط النسبة من صافي الربح للبنك، أما المقام فيتكون من إجمالي الأصول سواء أكانت مدرة للدخل أو غير مدرة للدخلوهي: النقدية، الاستثمارات المالية، القروض والسلف، الأرواق المخصومة، أرصدة مدينة متنوعة المساهمات في الشركات التابعة والأصول الثابتة وهذا يعني أن مقام النسبة بحتوي على أموال ليست بقصد التوظيف وهذه إحدى عيوب هذه النسبة ويتطلب مقارنة نتيجة النسبة مع المعيار سواء أكانت المعيار الهدف المطلوب تحقيق في الخطـر أو معدل عائد البنـوك أو السنوات السابقـة[2]

بالإضافـة إلى وجـود نسب أخـرى متمثلــة في:

- نسبـة هامش الربــح الصافي (ROR):

$$\text{نسبة العائد على إجمالي الإيرادات (هامش الربح)} = \frac{\text{صافـي الربــح}}{\text{إجمالــي الإيـرادات}} \times 100$$

[1]- رفد كاظم نصيف العبيدي، **إتفاقية بازل 2 وأثرها على الأداء المصرفي: دراسة تطبيقية في مصرفي الوطني الإسلامي والتجارة العراقي**، مجلة كلية الإدارة والإقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، العراق، المجلد 10، العدد 3، 2018، ص 266.

[2]- دريد كامل آل سبيب، **إدارة البنوك المعاصرة** ، دار المسيرة، الطبعة الثانية، عمان، 2018، ص 108-109.

تقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتهاالموجودات للبنك، وزياداتها تعني زيادة قدرة الموجودات علىتوليد أرباح أو هامش ربح البنك التجاري وبالعكس[1]

- نسبة العائـد على حق الملكـية (ROE):

ويشير هذا المقياس إلى ما حصل عليه أصحاب البنك نتيجة إستثمار أموالهم فيه:[2]

$$\text{نسبة العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضريبة}}{\text{حق الملكيـــة}} \times 100$$

وعند مقارنـة المعيار بأحد المعايـير المقارنة يتبيـن جدوى الإستثمـار في البنـك.

- معدل العائـد على الودائعـه (ROD):

ويستخدم لقيـاس مدى نجاح إدارة البنك في توليـد الأرباح من الودائع التي إستطاع الحصـول عليها ويحسب وفق الصيغة الآتيـة:[3]

$$\text{نسبة العائد إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{صافي الدخل (الربح) بعد الضريبة}}{\text{إجمالـي الودائـــع}} \times 100$$

---

[1]– نصر حمود مزنان فهد، **إثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 58.

[2]– عبد السلام لفته، **إدارة المصاريف وخصوصية العمل المصرفي**، الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص 117.

[3]– بلال نوري سعيد الكروي، **تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة، دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، العراق، المجلد 6، العدد 24، 2009، ص 05.

- نسبـة منفعة الأصـول والإستثمرات في البنك:

تقيس هذه النسبة العائد المتولد من الموجودات المولدة للفوائد التي تشمل على كل من الإستثمـرات المالية والقروض وتحسب كما يلي:[1]

$$\text{نسبة منفعة الأصول والاستثمرات في البنك} = \frac{\text{الفوائد المحصلة – الفوائد المدفوعة}}{\text{الموجـودات المولدة للدخـل}} \times 100$$

[1]– بهية مصباح محمود صباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين دراسة تحليلية، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في إدارة أعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلاميةى، غزة، 2008، ص 35.

*** المبحث الثالث: عموميات حول الأداء البنكي:**

يعتبر موضوع الأداء عامة وأداء البنوك التجارية خاصة من أكثر المواضيع التي تحظى بالإهتمام فيالوقت الحالي، ما يرمي إلى ضرورة التعرف عليه والتفرقة بين مختلف مفاهيمه من أداء أوتقييم للأداء ولذلك جاء في هذا المبحث أهم العناصر القائمة على تفسيره وتبسيطه وشرح أهم مراحله التي تصبو إلى تحقيق الكثير من الفوائد التي لا بد من التطرق إليها.

عرف الأداء منذ قدم الحضارة الإنسانية حيث إنطلق مفهومه عند البابليين من حسابات بسيطة والفراعنة والقدامى الصينيين كانوا يهتمون بتقدير غلة المحاصيل الزراعية ومتابعتها ومقارنتها مع أهدافهم، وعليه فإن فكرة الأداء تطورت مع التغيرات التيحصلت على الصعيد العالمي وبالتالي حاولت الإدارة أن تجسد هذا الأداء من خلال ممارسات محاسبية يغلب عليها طابع الأنشطة بتكالبفها وبعد ظهور الفكر الاستراتيجي في الإدارة وتولت المحاولات وتراكمت المعارف لتطوير أداء العمل وهذا ما أثر بشكل واضح في طرق تسيير الإدارة فأصبح الحديث اليوم يدور حول إدارة الأداء وليس فقط مؤشرات قياسه ما جعل منه موضوع متعدد الأبعاد[1]

*** المطلب الأول: تعريف الأداء البنكي:**

يعد مصطلح الأداء من المصطلحات التي يصعب أن يحدد لها تعريف ومفهوم دقيق في العلوم الإنسانية والاجتماعية، حيث نجد عديد من اتلمصطلحات المرادفة له والتي لا تفي بالغرض في عالم الاقتصاد، ما يجعلنا نلجأ إلى عرض أهم المفاهيم المقترحة له ومن أجل الخروج بمفهوم يناسب الدراسة، وفي ما يلي أهم التعريف المقدمة للأداء البنكي:

إن مصطلح الأداء مستمد من الكلمة الإنجليزية performer والتي تعني تأدية العمل والتي إشتقت بدورها من اللغة اللاتينية، حيث يمكن تعريف الأداء بأنه: تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المحددةومن ذلك

[1]– حجام إلهام، **دور تقيم الأداء المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في البنوك التجارية**، مذكرة نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، جامعة أم البواقي، ص 03.

نلاحظ أن الأداء يتجسد في القيام بالأعمال والأنشطة والمهمات بما يتحقق الوصول إلى الغايـات والأهداف المرسومـة من قبل إدارة البنـك[1]

يعرفه كل من ميلر وبرانيلي على أنه "إنعكاس لكيفية إستخدام البنوك للموارد المالية والبشرية وإستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها[2]

كما يعرفه طرطار على أنه "تنفيذ لنشاط البنك في ضوؤ الامكانيات البشرية والمادية المتوفرة فعلا، والظروف المحيطة بها، ويتم مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المستهدف لتحديد الإنحرافات وأسباباها وإتخاذ القارات التصحيحية في الوقت المناسب"[3]

يعرفه أحمد مصطفى على أنه: "سجل للنتائج المحققة، سجل يجسد سلوكا عمليا يؤدي لدرجة منبلوغ الأهداف المخططة، أي درجة الإنجاز بكفاءة وفعالية"[4]

والأداء هو عبارة عن نتيجـة غير عادية وباهرة، خارج ما يحقـقه الجميـع، فالأداء الأحسن والأفضـل هو الذي يتعدى الأهداف المسطرة[5]

*** المطلب الثانـــي: أبعـاد الأداء البنكـــي:**

بعد عرض مجموعة التعريف لمفهوم الأداء، فلا بد من تحليـل الأبعاد التي يتضمنها هذا المفهوم، إذ بينـما يركز البعـض الأخر على الجانـب التنظيمي، يركز البعض على الجانب الاقتصـادي في الأداء والاجتماعـي، وهذا من منطلق أن الأداء مفـهوم شامل وتتمثـل هذه الأبعـاد فيما يلـي:[6]

---

[1]– إبراهيم محمد حسانة، **إدارة وتقييم الإداء الوظيفي بين النظرية والتطبيق**، طبعة أولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 104.

[2]– أسيد وسام، **دور الإندماج البنكي في تحسين أداء البنوك التجارية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، جامعة أم البواقي، ص 49.

[3]– أحمد طرطار، **الرشيد الاقتصادي للطاقة الانتاجية للمؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 09.

[4]– أسيد وسام، المرجع السابق، ص 49.

[5]– حجام إلهام، المرجع السابق، ص 05.

[6]– ميهوب سماح، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء التجاري والمالي للمصاريف الفرنسية**، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2014/2013، ص 26-27.

- **البعد الوظيفي:** يرتبط البعد الوظيفي بجانب الموارد البشرية العاملة بالبنك بمعنى كلما يرتبط بنشاط عمال البنك، فبقاء وإستمرار البنك يتوقف بدرجة كبيرة على أداة موظفيها، إذ أنه بإمكان بنكين متماثلين في الموارد المالية، المادية والتكنولوجية والمعلوماتية، إلا أنه هناك إختلاف بينهما يرجع إلى تباين أداء الموارد البشرية في كل منها، وبناء عليه يعد أداء العاملين من أهم محددات نتائج البنك، فوضع الرجل المناسب في المكان المناسب وتحفيزه وتطويره وتدريبه ينعكس على أدائه وإنتاجية وبالتالي على أداء البنك ككل.

- **البعد الإستراتيجي:** مرتبط بإستراتيجيات البنك المحدد لتحقيق هدف معين في مجال معين.

- **البعد التجاري:** يقصد به نشاط البنك التجاري المرتبط بكل الخدمات البنطية المعروضة، وكذا طريقة عرضها وأساليب الترويج لها.

- **البعد المالي:** يقصد به تقييم مردودية وربحية البنك من خلال الإعتماد على عدد من المؤشرات المالية ومن بين الأهداف الاستراتيجية المرتبطة باليعد المالي:

- نمو حجم الخدمات المعروضة لتعظيم القيمة المحققة للمساهمين، ويعتمد كمقياس معدل زيادة الإيرادات؛
- الإستخدام الامثل للأصول، ويعتمد كمقياس معدل العائد على الأصول؛
- زيادة الربحية لتعظيم القيمة المحققة للمساهمين، ويعتمد كمقياس العائد على حقوق الملكي.

*** المطلب الثالث: أنواع الأداء البنكي:**

تتعدد أنواع الأداء وتختلف بإختلاف معايير تصنيفه، فيما يلي أهم المعايير التي صنف من خلالها الأداء:

- **حسب معيار الصادر:** وفقا لهذا المعيار، يمكن تقسيم أداء البنك إلى نوعين، الأداء الذاتي أو الداخلي والأداء الخارجي[1]

[1]- عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**، مذكرة نيل شهادة ماجستير، كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002/2001، ص 18.

* الأداء الداخلـي: كذلك يطلق عليه إسم أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما يملكه البنك من الموارد، فهو ينتج أساس من التوليـفة الآتيـة:

* الأداء البشـري: وهو أداء أفراد البنك الذين يمكن إعتبارهم مورد إستراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسيـة من خلال تسيير مهاراتهم.

* الأداء التقني: ويتمثل في قدرة البنك على إستعمال إستثمارتها بشكل فعال.

* الأداء المالي: ويمكن في فعالية تعبئة وإستخدام الوسائل الضرورية لسير نشاطها من موارد بشريـة، مـوارد مالية، موارد ماديـة.

* الأداء الخارجـي: هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للبنك، فالبنك لا يتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجديدة التي تتحصل عليها المؤسسة كإرتفاع رقم الأعمال، إرتفاع القيمة المضافة مقارنة بالسنة الماضية، فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب.

إن هذا النـوع من الأداء يفرض على البنك تحليل نتائجه، وهذا سهل إذا تعلق الأمر بمتغيرات كميـة إين يمكن قياسها وتحديد أثرها ولعـل من أهم طرق تحليل الظواهر طريقة الإحـلال المتسلـل.

– **حسب معايير الشمولية:** حسب هذا المعيار يقسم الأداء داخل البنـك إلى أداء بنكـي كلي وأداء جزئـــي[1]

* الأداء الكلـــي: يتمثل الأداء الكلي للبنك في النتائج التي ساهمت جميع عناصر البنوك أو الأنظمة التحتية في تكوينها دون إنفراد عنصر وحده في تحقيقها، فالتعرض للأداء الكلي للبنك يعني الحديث عن قدرة البنك على تحقيق أهدافه الرئيسية بأدنى التكاليف الممكنة، ومثال الأهداف الرئيسية الربحية التي لا يمكن لقسم أو وظيفة لوحدها تحقيق ذلك بل تتطلب تظافر جميع الصالح أو الوظائف، فمصلحة المالية يجب أن توفر الأموال الضرورية بأقل التكاليف وأقل المخاطر، والمصلحة التجارية يجب عليها تسويق أقصى ما يمكن تسويقه.

[1]– حجام إلهام، المرجع السابق، ص 06.

* الأداء الجزئـي: على خلاف الأداء الكلـي، فإن الأداء الجزئي هو قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافه بأدنـى التكاليف الممكنة، فالنظام التحتي يسعى إلى تحقيق أهدافه الخاصـة به، لا أهداف الأنظمة الأخـرى، وبتحقيق مجموع أداءات الأنظـمة التحتية يتحقق الأداء الكلي للبنك، وكما سبـق الإشارة إليه، أهداف البنك يجب أن تكـون متكاملة ومتسلسلة تشكل فيما بينها شبكـة.

- **حسب المعيـار الوظيفـي:** يرتبط هذا المعيار بالتنظيم، لأن هذا الأخير الذي يحدد الوظائف والنشاكطات التي يمارسها البنك، إذن ينقسم الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف المسندة إلى البنك التي يمكن أننورد بعض الوظائـف كما يلي:[1]

* أداء الوظيفـة الماليـة: يتمثل هذا الإدجاء في قدرة البنك على بلوغ أهدافه المالية بأقل التكاليف الممكنة، فالأداء المالي يتجسد في قدرته على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليه، وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة.

* أداء وظيفـة الأفـراد: قبل تحديد ماهية هذا الأداء، يتوجب الإشارة إلى أهمية الموارد البشرية داخل البنك، فتكمن هذه الأهمية في قدرتها علىتحريك الموارد الأخرى وتوجيهها نحو هدف البنك، فضمان إستخدام موارد البنك بفعالية لا يتم إلا عن طريق الأفراد، كذلك وجود البنوك وإستمراريتها أو زوالها مرتبط بنوعية وسلوك الأفراد الذين توظفهم البنوك، فلكي يضمن البنك بقاؤها، يجب أن توظف الإكفاء وذوي المهارات العالية وتسيرهم تسييرا فعالا، وتحقيـق فعالية المورد البشري لا تكون إلا إذا كان الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقـت المناسب لإنجاز عملـه.

ويتجلـى أداء وظيفة الأفراد من خلال مجموعـة من المؤشرات والمعاييـر، يمكن ذكر منها المجموعـة الآتيـة:

- عدد الأفـــراد.
- عدد الحوادث والإجراءات التأديبية التي كلما قل عددها دل ذلك على الأداء الجيد.

[1]- عادل عشي، المرجع السابق، ص 19.

– التغيبـة: ويقصد بها فقدان المواظبة على العمل الذي يشترط الحظور إلى مكان العمل، وقياسـها يتم بمجموعـة من المؤشـرات هي:

– معدل الخطورة = ساعات الغياب / الساعات المطلوب عملها.

– التغيبة لكل أجير = أيام وساعات الغياب / عدد المأجورين.

– المدة المتوسطة للتغيبـة = ساعات التغيبة/عدد الغيابـات.

والأداء حسب هذا المعيار يتحقق كلما إنخفضت نسبة مؤشرات التغيبية وإتجهت نحو الصفر.

– علاقة أرباب العمل والنقابـات: ويمكن تفسير هذا المعيار بعدد الإضاربات الاصلة ذاخل البنك، وإنعدام الإضـاب يعكس الجو الملائم الذي يوفـره البنك لمستخدميه.

* أداء وظيفة البحث والتطويـر: يمكن دراسـة أداء وظيفـة البحث والتطويـر بدراسة المؤشـرات الآتيـة:

– الجو الملائم للإختـراع والإبتكار والتجديد.

– وتـيرة التجديد مقارنة بالمنافسـين.

– نسبـة وسرعة تحويل الإبتكارات إلى المؤسسة.

– التنويع وقدرة المؤسسة على إرسـال نظم جديدة.

– درجـة التحديـث ومواكبة التطـور.

* أداء وظيفـة التسويـق: يتمثل في قدرة وظيفة التسويق على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة، هذا الأداء يمكن معرفته من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق التي يمكـن ذكـر منها المجموعة الآتيـة:

– حصة السـوق: مؤشـر مستعمل بكـثرة لتحديد الوضعية التنافسية خدمة أو لبنك ويحسب بالعلاقـة التالـية:

$$\text{حصـة السـوق} = \frac{\text{مبيعات منتوج، علامة، خدمة}}{\text{المبيعـات الإجماليـة}}$$

– إرضـاء الزبائـن: يمكن حساب هذا المؤشر من خلال حساب عدد شكاوي الزبائن أو تحديد مقدار مردودات الخدمـات.

– السمعـة: وتقيس حضـور أوتواجد إسم البنـك في ذهن الأفـراد.

– مردوديــة كل خدمـة.

* أداء وظيفة العـلاقات العامـة: في هذه الوظيفة يمكن أن تجسد بعض أبعاد مفهوم الأداء التي تم التطرق لها سابقا، فالأداء في هذه الوظيفة بأخذ بعين الإعتبار المساهمين، الموظفين، الزبائن، الموردين، وأخيرا الدولة، بالنسبة للمساهمين، يتحقق الأداء عندما يتحصلوا على عائد مرتفع للأسهم وإستقرار في الأرباح الموزعة، أما الموظفين، الأداء هو توفير أو خلق جو عمل ملائم ومعنويات مرتفعة، أما الموردين، الأداء هو إحترام البنك آجال التسديد والإستمرار في التعامل في حين الأداء من وجهة نظر الزبائن هو الحصول على مدة تسديد ما عليهم طويلة ومنتوجات في الـمجال المناسبة والجودة العاليـة.

– **حسب معيار الطبيعـة:** تبعا لهذا المعيار الذي من خلاله تقسم البنوك أهدافها إلى أهداف إقتصادية، أهداف إجتماعية، أهداف تكنولوجية، أهداف سياسية ...، يمكن تصنيف الأداء إلى أداء إقتصادي، أداء إجتماعي، أداء تكنولوجي، أداء سياسي، والتي تتضح في ما يلي:[1]

* الأداء الاقتصـادي: يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى البنوك إلى بلوغها ويتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها البنوك من وراء تعظيم نواتجها (الإنتاج، الربح، القيمة المضافة، رقم الاعمال، حصة السوق، المردودية ...الخ) وتدنية إستخدام مواردهـا (رأس المال، العمل، المواد الأوليـة، التكنولوجيا ... الخ).

* الأداء الاجتماعـي: في حقيقة الأمر، الأهداف الاجتماعية التي ترسمها البنوك أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيوا أو شروطا فرضها عليها أفراد البنك أولا، وأفراد المجتمع الخارجي ثانيا، وتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن مع تحقيق الأهداف الأخرى وخاصة

[1]– عادل عشي، المرجع السابق، ص 19.

منها الاقتصادية كما يقول أحد الباحثين "الإجتماع مشروط بالإقتصاد" وفي بعض الحالات لا يتحقق الأداء الاقتصادي إلا بتحقق الأداء الاجتماعي.

* الأداء التكنولوجي: يكون للبنك أداءا تكنولوجيا عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط أهدافا تكنولوجية كالسيطرة على مجال التكنولوجي معين، وفي أغلب الاحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها البنوك أهدافا إستراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.

* الأداء السياسي: يتجسد الأداء السياسي في بلوغ البنوك أهدافها السياسية، ويمكن للبنوك أن تتحصل على زوايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى.

بعد إستعراض معظم معايير تصنيف الأداء نشير إلى أن مختلف أنواع الأداء غير متنافية المفهوم، وقد نجد الأداء الاقتصادي الذي صنف حسب معيار الطبيعة قد يضم معيار الأداء المالي، وكذلك نفس المعنى ينطبق على الأنواع الأخرى.

*** المطلب الرابع: مكونات ومواصفات الأداء البنكي:**

سنتعرف في هذا المطلب على أهم مكونات الأداء البنكي وسنذكر المواصفات العالمية المتواجدة في تقييم الأداء البنكي:

أولا: مكونات الأداء البنكي:

يتكون الأداء من مكونين أساسيين الأول الكفاءة والثاني الفعالية، بمعنى أن المنظمة أو المؤسسة البنكية التي تتميز بالأداء الجيد فهي تجمع بين الفعالية ولذلك فإنه من المفيد أن نعرض لكل من المفهومين بالتحليل وذلك على النحو التالي:[1]

- **الفعاليـــة:** هي عبارة عن أداة من أدوات مراقبة الأداء في البنك، إنطلاقا من أن الفعالية تمثل معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف الموضوعة، وقد تعددت وجهات النظر حول ماهية وطبيعة مفهوم الفعالية، فقد إعتبر المفكرون التقليديون أن الفعالية للبنك تقاس بحجم الأرباح

1- نزار منصف، **دور الصيرفة الإلكترونية في تحسين الأداء في البنوك التجارية**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2016/2015، ص 22.

المحققة، حيث عرفها فنسنت: "بأنها القدرة على تحقيق النشاط" بينما عرفها كل من ولكر وروبرت: "قدرة البنوك على تحقيق أهدافها، الإستراتيجية من نمو حجم المعاملات وتعظيم حصتها مقارنتها ببنوك أخرى".

ومن ما سبق نستنتج أن الفعالية تعني أداء المهمات أو الاعمال بشكل صحيح ولسيم، وترتبط بالأهداف الإستراتيجية للبنك، حيث كلما كانت النتائج المحققة قريبة من النتائج المتوقعة كلما كان الأداء أكثر فعالية وينعكس ذلك على أداء البنك ككل، حيث يمكن قياس الفعالية عادة بإحدى الطريقتين:

* الأولى: نسبة الأهداف المتحققة إلى الأهداف المتوقعة.

* الثانية: النسبة بين الإمكانيات المستخدمة إلى الإمكانيات المتوقعة لتحقيق النتائج.

- **الكفـــاءة:** لا يوجد إتفاق بين المهتمين على تعريف محدد للكفاءة، حيث يتقاطع مفهوم الكفاءة مع عدة مفاهيم كالإنتاجية، المردودية، الامثلية، ...الخ، فلقد عرفها كلمن ولبر وروكيرتس بأنها "قدرة البنك ومعنى ذلك أنها تشير إلى العلاقة بين المدخلات والمخرجات وتقاس من خلال نسبة المخرجات إلى المدخلات".

- أما الكفاءة حسب فنسنت فهي: "القدرة على القيام بالعمل المطلوب بأقل الإمكانيات، والنشاط الكفء هو الأقل كلفة، حيث نستنتج من هذا التعريف أن كفاءة ترتبط بتحقيق ما هو مطلوب بشرط تدني المدخلات، أي إستعمال مدخلات أقل تكلفة ممكنة دون حصول أي هدر يذكر"، وهنالك تعريف أخر ينظر للكفاءة على أنها: الحصول على ما هو كثير نظير ما هو أقل، أي إبقاء التكلفة في حدودها الدنيا والأرباح في حدودها القصوى، ومن التعريفات السابقة نستنتج أن الكفاءة تعني عمل الأشياء بطريقة صحيحة، كما يمكن جوهر الكفاءة في تعظيم الناتج وتدني التكاليف، وتقاس الكفاءة من خلال نسبة المخرجات إلى المدخلات.

ثانيـا: المواصفات العالميـة الواجب توفرها في الأداء البنكي: وتتمثل في ما يلـي:[1]

[1]- إبراهيم محمد حساسنة، المرجع السابق، ص 110-111.

مختلف المنظمات بما فيها البنوك تسعى إلى تبني إستراتيجية الجودة والتأهيل والتوافق مع القياسات العالمية، حيث أدت تحولات المنافسة العالمية إلى إعتبار الحصول على شهادة المواصفات كدليل عالمي على فعالية نظامها التسييري المتطابق مع متطلبات الإدارة بالجودة الشاملة، ISO العالمية أو ما يعرف بنظام توكيد الجودة، وهو منبثق عن سلسلة من المواصفات إيزو والتي أصدرتها منظمة توحيد القياسي الدولية، وذلك بغرض تقريب الفوارق بين أداء البنـوك العالمية والبـنوك الأخرى التقليديـة.

وقد وضعت المنظمة الدولية لتوحيد قياس كما أصبحت، TC24 الخدمات المصرفية وذلك بإنشاء لجنة فنية متخصصة بالبنوك ويرمز لها بالرمز البنوك الحديثة تتجه في نشطها على إعتماد نظام الجودة والتي أصبحت شبه مفروضة على البنوك والنظام المصرفي ككل، فبعد إنفتاح العالم وإنتشار ظاهرة العولمة أصبحت البنوك العالمية تفرض مزايا تنافسية على البنوك التقليدية التي دفعتها الرغبة في إستمرار إلى إستحداث نظامها وذلك بإستخدامها لتكنولوجيا الجديدة وتطبيقها لمواصفات الإيزو أو ما يعرف بنظام الجودة الشاملة.

فهذا الأخير هو نتاج المواصفات العالمية التي أصدرتها المنظمة الدولية للتوحيد القياسي لمواصفات الجودة، وذلك حتى نتمكن من التقريب في نوعية الخدمات المعروضة من طرف البنوك العالمية وتلك التي تعرضها البنوك المحلية للدول المتخلفة، ولقد لاقى هذا المشروع إقبالا كبيرا مما جعل أغلب دول العالم لتبني هذا المشروع.

ومن بين هذه المواصفات التي أصدرتها منظمة توحيد القياس لمواصفات الجودة ما يلي:

- المواصفة (13616): الخاصة بتسيير نقل المعلومات عن الزبائن.
- المواصفة (7746): الخاصة بصيغ التلكسات المتبادلة بين البنوك.
- المواصفة (8109): لنظم تعريف السند الترفيهي العالمي ISIN وهي خاصة بتسيير تداول تجارة الأوراق المالية.
- المواصفة (8532): لتداول الأرواق المالية وشهادات الإدخار بإستخدام الوسائط الإلكترونية.

*** خلاصــة الفصــل الأول:**

برزت مساعي العالم من تقدم وتطور رهيب في مجال المال والأعمال أدى بالبنوك لتكون قطعة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها في مجال الاقتصاد، ففضلا عن كونها تلعب دور الوساطة بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز فهي تعد محركا أساسيا لعجلة الاقتصاد من خلال نشاطاتها واستثماراتها.

فالبنوك دوما تسعى لتحقيق أسمى أهدافها وهي الثنائية الجوهرية (سيولة – ربحية) والتي تعمل على تحسين أدائها، فكل البنوك تسعى جاهدة للتوفيق بينها، إذ تسعى بدرجة أولى لتوفير السيولة اللازمة من مختلف مصادرها لمزاولة نشاطها وبكل أريحية بما يضمن لها تحقيق العوائد المرضية، فهدف البنوك ليس توفير السيولة بكميات كبيرة فقط، بل تستهدف تقدير احتياجاتها من السيولة وتوفيرها وإدارتها بالطريقة التي تسمح لها بضمان عدم تكديس وتجميد السيولة بالموازاة مع عدم استثمارها دفعة واحدة مما يفرض عليها حسن توفيق بينها وإدارتها. فالسيولة في الجهاز البنكي تظهر في الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الأصول ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول البنكية المتعارف عليها، وتكون البنوك في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرتها على الإقراض، وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى، بحيث تضطر إلى استثمار الفوائض ضمن الأصول السائلة مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصـدة لدى البنوك أو أرصدة عاطلـة لدى البنك المركزي.

دون نسيان أن الأداء البنكي أسلوب في غاية الأهمية يتصف بدقـة كبيرة مع وجوب توفر فعالية وكفاءة فيه فعند إستخدامـه في التقييم تتضح لنا نقاط القوة والضعـف، وبالتالي تحقيـق الأهـداف المرجـوة.

الفصل الثاني :
دراسة حالة بالبنك الوطني الجزائري،
وكالة رئيسية 491 – تبسة -:

* الفصل الثاني: دراسة حالة بالبنك الوطني الجزائري، وكالة رئيسية 491 – تبسة –:

– تمهيـــد:

بعد التطرق في الفصل السابق للمفاهيم النظرية لكل من المتغيرات الثلاثة، والتي لها علاقة بموضوع البحث بصفة مباشرة سيتم في هذا الفصل معرفة أداء وحساب مؤشرات السيولة والربحية، وعلى هذا الأساس تم اختيار البنك الوطني الجزائري وكالة 491 – تبسة، وقد تم الاستعانة بجملـة من الأدوات بهدف حساب البيانات وتحليلها، وتم اللجوء إلى الأدوات الإحصائيـة للتحليل والخـروج بنتائج ومن ثم اختبار الفرضـيات وسيكون ذلك من خلال المباحـث التالـية:

– **المبحث الأول:** تقديم البنك الوطني الجزائري – الوكالة الرئيسية 491 – تبسة –؛

– **المبحث الثاني:** تحليل أهم مؤشرات السيولة والربحية للبنك الوطني الجزائري.

*** المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري – الوكالة الرئيسية 491– تبسة.**

يعتبر البنك الوطني الجزائري جزء من النظام المصرفي الجزائري، تطورت مهامه بتطور الإصلاحات التي مست النظام فإنه سيتم تناول التعريف بالبنك الوطني الجزائري ثم الوكالة الرئيسية على مستوى ولاية تبسة موقع التربص وأهم مهامها ووظائفها من خلال الهيكل التنظيمي وذلك خلال النقاط الثلاث الآتية:

– المطلب الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري؛

– المطلب الثاني: التعريف بالوكالة الرئيسية 491 – تبسة؛

– المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة الرئيسية 491 – تبسة.

*** المطلب الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري:**

قبل التطرق إلى الوكالة الرئيسية للبنك الوطني الجزائري بولاية تبسة – 491 – أحد فروعه وموقع التربص لا بد من التعريف بالبنك بصفة عامة، ويتم التعريف به من خلال التعرض إلى: – نشأة البنك الوطني الجزائري؛

– مهام البنك الوطني الجزائري؛

– مكانة البنك الوطني الجزائري.

أولا: نشأة البنك الوطني الجزائـــري:

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أول البنوك التجارية التي أنشأت في الجزائر المستقلة، حيث جاء هذا البنك في 13 جوان 1966، معوضا للبنوك الأجنبية التي توقف نشاطها بعد الاستقلال لتستبدل به وهي:[1]

– القرض العقاري للجزائر وتونس؛

– القرض الصناعي والتجاري؛

[1]– إتيم منال، مصطفاوي نور اليقين سلمى، **دور القروض الاستثمارية في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة رقم 491**–، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم المالية والمحاسبة، تخصص مالية مؤسسة، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2021، ص 32.

– البنك الوطني للتجـارة والصناعة في إفريقـيا؛

– بنك باريـس وهولنـدا؛

– مكتب معسكر للخصـم.

وبهـذا أنشأ البنـك الوطني الجزائـري.

ثانيا: مهما البنـك الوطني الجزائـري:

بإعتبار البنك الوطني الجزائري بنك تجاري، فقد كانت له صفة بنك الودائع حيث يقوم بجمعها ومنحالقروض قصيرة الأجل وتبعا لمبدأ التخصص في النظام البنكي الجزائري فقد تكفل البنك الوطني الجزائري بمنح القروض للقطاع الفلاحي حيث بدأ في تولي هذه المهمة سنة 1967، وفي سنة 1968 إحتكر البنك التمويل الفلاحي إلى حين إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفيـة سنة 1982 بعد إعادة الهيكلة للبنك الوطني الجزائري وإنتقال مهمة تمويل إلى بنـك الفلاحـة والتنمية الريفـية.

وكما تحـدده المـادة 05 من القانون الأساسي للبنـك الوطنـي الجزائـري هو بنك الودائع، حيث يقوم بكل الوظائف البنكية التي تخول لمثل هذا النوع من البنوك فمنناحية جمع الموارد بإمكانه إستقبال الأموال من الجمهور في شكل ودائع، إما من ناحيـة الإقراض بإمكانه منح مختلـف القروض والتسبـقات بالإضافة إلى عمليات التجارة الخارجـية فهي تعالج كل عمليات الصرف وتسويـة المعامـلات مع الأطـراف الأجنبيـة إلى جانب ضمان العمليات العادية مثـل عمليات الصندوق والتسديد عن طريق الشيكـات والتحويلات والتوطيـن البنكي ..الـخ، مـن العمليـات البنكـية[1]

وقد قام قانون النقد القرض بتحديد مهام كل البنوك التجارية الجزائرية على وجه العموم بما فيها البنك الوطني الجزائري، حيث تتضمن العمليات المصرفية وفقا لهذا القانون ما يأتي:[2]

[1]– A.NAAS. Le systéme bancaire Algérien. Edition INAS. Paris. 2003. P44-48.

[2]– الأمر رقم 03-11 مؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 ، الموافق لأ 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، 90-10، الجريدة الرسمية رقم 52، المواد 66 إلى 72.

– تلقي الأموال من الجمهور وكذلك وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل؛

– القيام بكل عمليات الإقتراض؛

– عمليات الصرف؛

– العمليات على الذهب والمعادن الثمينة والقطع المعدنية الثمينة؛

– الإستشارة والمساعدة في مجال تسيير الممتلكات؛

– الإستشارة والتسيير المالي لكل الخدمات الموجهة لتسهيل إنشاء المؤسسات أو التجهيزات وإنمائها مع مراعاة الأحكام القانونية في هذا المجال.

كما أن البنك الوطني الجزائري له مساهماته الفعالة في تمويل المشاريع من خلال منح القروض وتسهيل المعاملات الخارجية فيما يخص إستيراد وسائل الإنتاج وذلك مساهمة منه في تشجيع الإستثمار ويعتبر الصندوق الجزائري للتنيمة أو البنك الوطني الجزائري بنكا متعدد الأبعاد فهو بنك للودائع وبنك المؤسسات الوطنية وبنك الإستثمار لإختصار هو بنك يتجه نحو السوق الداخلية والسوق الخارجية فهي حقا البنك الوطني الجزائري بسبب تعدد وتنوع أهدافها ومهامها[1]

ثالثا: مكانة البنك الوطني الجزائري:

لقد عرف البنك الوطني الجزائري تطورا ملحوظا خلال مختلف سنوات نشاطه بزيادة إمكانياته البشرية، المادية والمالية، حيث بلغ عدد الوكالات الموزعة على مستوى التراب الوطني 169 وكالة في نهاية سنة 1999.

[1]– Abd Ikrim. NAAS. Op–cit. P48.

كما أن البنك الوطني الجزائري إحتل في إحصائيات تم إجراؤها حول ترتيب البنوك الإفريقية وإنتقاء 200 بنك الأولى على مستوى الإفريقي لينة 2000، المرتبة الحادية عشر بإجمالـي ميزانيـة يصل إلى 4.14 مليار دولار من بين 200 بنـك[1]

وبهذا يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك التجارية حتى على المستوى الإفريقي ويرجع ذلك لطول فترة نشاطه وتعدد مهامه وتطورها وإنتشار وكالاته على مستوى التراب الوطني والتي تعتبر الوكالة الرئيسية لولاية تبسة إحداها وموقع التربص لذا سيتم التركيز عليها في المطلب الموالـي.

*** المطلب الثانـي: التعريف بالوكالة الرئيسيـة تبسة – 491 –:**

سيتم التعريف بهذه الوكالة إنطلاقا من العناصر الآتيـة:

- نشأة الوكالة الرئيسية تبسة – 491 –؛
- مهام الوكالة الرئيسية تبسة – 491 –؛
- أهداف الوكالة الرئيسية تبسة – 491 –.

أولا: نشـأة الوكالـة الرئيسية تبسـة – 491 –:

بدأت الوكالة الرئيسية تبسة – 491 – مهامها بموجب القرار الصادر بتاريخ 13 أفريل 1985 وفي من أهم الوكالات الرئيسية التابعة للمديرية الجهوية للاستغلال بعنابة وأعطي لها الرقم الإستدلالي 491، وتتفرع منها ثلاثة وكالات فرعية وهي:

- وكالة فرعية لولاية تبسة –483–؛
- وكالة فرعيـة لبلدية ونـزة –484–؛
- وكالة فرعيـة لبلدية بئر العاتر –486–.

ثانيا: مهـام الوكالـة الرئيسية 491–تبسـة–:

الوكالـة الرئيسية تبسـة – 491 – لها عدة مهـام من أهمهـا:

[1]– ZIADY. Les 200 premiére banques Africanes. Economica revue. Paris. N°10-11. Aout-Septembre.

– فتح الحسابات بكل أنواعها؛

– إجراء كل العمليات على الحسابات التي تم فتحها، من سحب ودفع وتحويل؛

– القيام بتحصيل الشكات وعمليات التحويل؛

– التعامل وفق الأوراق التجارية من خلال التحصيل والخصم؛

– القيام بعمليات الصرف؛

– تسهيل مختلف إجراءات التعاملات الخارجية وفقا لعمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، سواء التحويلات للخارج قصد التسوية وفتح الإعتمادات المستندية وتسيير العقود التجارية الأجنبية عن طريق التحويل الحر أو التحصيل المستندي؛

– العمل على توفير كل فرص التمويل من قروض قصيرة الأجل بكل أنواعها أو متوسطة الأجل سواء للقطاع العام أو الخاص؛

– تسهيل التعاملات التجارية من خلال تقديم الضمانات للمتعاملين المقبلين على دخول مناقصات؛

– متابعة حسابات العملاء وتسجيل المخالفات كعدم الإلتزام بشروط التعاملات المصرفية مقل عدم تغطية حساب مدين، ببحث يتم تشكيل بنك المعلومات يتم توزيع محتوياته على كافة الوكالات والبنوك والمصالح الضريبية والقضائية للحذر من التعامل مع هذا النوع من العملاء؛

– المتابعة الإدارية والقانونية الصارمة لمختلف العمليات المصرفية نظرا للمخاطر المصرفية العديدة التي تواجهها؛

– تأجير الخزائن الحديدية.

ثالثا: أهداف الوكالة الرئيسية 491–تبسة–:

الوكالة الرئيسية تبسة – 491 – باعتبارها وكالة رئيسية على مستوى الولاية فهي تقوم بأغلب الوظائف المصرفية المخولة للبنوك التجارية وذلك رغبة منها في تحقيق الأهداف الأتيــة:[1]

[1]– إتيم منال، مصطفاوي نور اليقين سلمى، مرجع سابق، ص 38.

– العمل على تحقيق الربح بإعتبارها شخصية معنوية تتمتع بصفة التاجر خاصة بعد الإصلاح النقدي الذي جاء بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 وإعطاء الإستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للإقتصاد والمؤسسات بموجب القانون 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988، وإبتداء من هذا التاريخ أصبح نشاط البنوك يخضع إلى قواعد التجارة ولا بد وأن يأخذ أثناء نشاطـه بمبدأ الربحية والمردوديـة؛

– السعي إلى تلبية إحتياجات العملاء من خلال توفير مختلف العمليات المصرفية بكل أشكالها مع مراعاة عاملـي الكلفة والزمن؛

– مسايرة التطور التكنولوجي وإستخدامه لتحري السرعة والدقة في تنفيذ أنشطتها؛

– إدخال تقنيات حديثة في عالم النشطة البنكية مثل البطاقات الإئتمانية وبطاقات الدفع الآلية ووسائل التسويات العالمية مثل نظام السويفت (Swift) وتوفيره على مستوى الوكالات الرئيسية لتسهيل هذه العمليات؛

– توفير مختلف إحتياجات المتعاملين الإقتصاديين من التمويل من خلال التنويع في محفظة قروضها وبالتالي المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الإستثمارات التي تؤدي إلى تحقيق الربح وخلق مناصب الشغل.

يعتبر البنك الوطني الجزائري من البنوك التجارية التي تضطلع بأداء كل الوظائف المصرفية وأيضا تعمل على مواكبة التطور الاقتصادي الذي تعيشه البلاد تحاول أن تتكيف ومعطياته، فاستقلالية النظام البنكي وإتخاذ لمساره الأصلي في النظام المالي وأدائه لدوره في التمويل الذي خلق من أجله يعتبر إضافة إلى النظام البنكي وهذا ما ينعكس على كل المجالات الاقتصادية وفي نفس الوقت سوف يضاعف من مسؤولية البنوك التجارية التي كانت لا تفكر في تحمل الخسائر من عدمه كون الدولة كانت دائما العون الذي يعمل على تغطية العجز الذي تقع فيه، لكن المعطيات الحديثة تعني ضرورة العمل والسيطرة على الوظائف المصرفية وحتما المخاطر المرافقة لها ومنها على وجه الخصوص خطر القرض أو خطر عدم التسديد والذي يحتاج إلى نظام يتكامل فيما بينه

لساعد على التحكم في هذا الخطر ولذا يتم التطرق إلى الهيكل التنظيمي بالوكالة ودراسة وظيفـة الإقراض وموقعـها من الهيكل التنظيمـي.

*** المطلب الثالـث: الهيكل التنظيمي للوكالـة الرئيسية 491– تبسة–:**

يوضـح الهيكل التنظيمي بالوكالة أهم الأنشطة موزعة على مختلف المصالح وهذا ما يوضحه الشكل رقم (01) حيث يظهر الهيكل التنظيمـي مشكلا من :

– مصلحـة الإدارة العامـة؛

– العلاقات مع الزبـون؛

– مصلحـة الصنـدوق؛

– مصلحة العمليات مع الخارج؛

– مصلحة التعهدات الإدارية والقروض.

أولا: الإدارة العامـــــة:

يتواجد على رأس الإدارة العامة المديـر المسؤول الأول على حسن سير مختلف الأنشطة بالوكالة والسهر على تنفيذ أوامر ولوائح البنك المركزي والمديرية الجهوية للإستغلال بعنابة ويساعده في أداء مهامه نائبين أحدهما يشرف على كل ما يتعلق بمصلحة الصندوق والأخر بشرف على مصلحـة القروض والتعهـدات.

وتتلخـص أهم مهام مديـر الوكالة فـي:

– متابعـة ومراقبة نشاط الوكالة وإشرافه على كل العمليات بها، التي لا يمكن أن تتم دون موافقتـه وتوجيهـه بسبب خطورة التعامـلات البنكية وضرورة متابعتهـا من خلال السهر على تطبيـق القوانيـن الساريـة؛

– السهر على ضرورة سرعة معالجة العمليات بالوكالـة؛

– السهر على حسن التسيير المالي للوكالة وميزانيتـها؛

– السهر على إحترام التوجيهات وتحقيق الأهداف المرسومة؛

– المتابعة الصارمة لحالات عدم سداد القـروض؛

وعليه على مدير الوكالة أن يعمل على تطبيق المهام الموكلة إلى موظفيه بصرامة وفعالية، حيث يتم هذا العمل بمساعدة الأمانة العامة وهي أعلى إتصالمباشر مع المدير العام وتؤكل مهامه – المدير – في حال غيابه إلى نائب المدير المسؤول الثاني في الوكالة والذي تفوض له أهم مهام المدير لضمان حسن سير الوكالة في حالة غيابه وأيضا مساعدته في أداء مهامه السابقة، وتتمثل الأقسام التي تعمل تحت إشرافه في:

1- مصلحـــــة الإدارة:

تتمثل بإختصار مهام هذه المصلحة في تسيير مختلف الموارد البشرية والمادية بالوكالـة من مستخدمين، أمن ونـقل.

2- فرع التعهـدات والمنازعـات:

يهتم هذا الفرع بالجوانـب القانونيـة للنشاط البنكـي ومتابعـة سير الأنشطـة بالوكالـة ومـن مهامــه:

- إستقبال إعتراضـات الضرائـب؛
- إستقبال إعتراضـات الضمان الإجتمـاعي؛
- تحصيل الضمانـات المطلوبة عند منح القروض؛
- العمل على تحصيل القروض المتعثرة وديون النزاعات؛
- متابعة حسن تطبيق الشروط البنكيـة بصفة عامة؛
- التأكد من نظامية ملفات القروض على الصعيد الإداري، الجبائي، والمحاسبي؛
- متابعة تطور المؤسسات التي يتم تمويلها (زيارات ميدانية، معلومات إستقصائية ...الخ).

3- فـرع المراقبــة:

تهتم هذه المصلحة بمراجعة ومراقبة العمليات الحسابية اليومية المنجزة من طرف جميع المصالح وتسويـة جميع النقائـص.

ثانيـا: مصلحـة الصنـدوق:

تتمثل مهام هذه المصلحة في إستقبال العملاء ومعرفة إحتياجاتهم وإستعلاماتهم المتعلقة بالخدمات المقدمة على مستوى المصرف وإجراء مختلف العمليات المتعلقة بالحسابات المفتوحة على مستوى الوكالة وكذلك تحديد قيمة الأموال الموجودة في الصندوق يوميا وذلك بمساهمة:

1- فرع الشبابيـــك:

على مستوى هذا الفرع يتم التعامل مع الزبائن مباشرة من خلال شباك إيداع النقود وشباك السحب ومهمته صرف الأموال وتكون هذه العمليات بمختلف العملات الوطنية والأجنبية.

2- فرع التحويـلات:

يقوم على تحويل أموال العملاء من حساب إلى حساب أخر داخل الوكالة ذاتها أو ما بين الوكالات.

3- فرع المحفظـة:

يستقبل هذا الفرع مختلف الأوراق التجارية التي تحصل في نفس الوكالة أو في وكالات أخرى.

4- فرع المقاصـة:

يختص هذا الفرع بتسوية معاملات البنوك عن طريق البنك المركـزي.

ثالثـا: مصلحة العمليات مع الخارج:

تهتم هذه المصلحة بمختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية من إستيراد وتصدير وعمليات الصرف والتحويلات بالعملة الصعبة أي الإشراف على كل التعاملات الخارجية من إستيراد وتصدير وتوفير أساليب الدفع من إعتمادات مستندية، تحويل حر وتحصيل مستندي حسب الإتفاق بين الطرفين واللوائح السارية.

رابعـا: مصلحـة التعهدات والقـروض:

هذه هي المصلحة التي تظهر من خلالها وظيفة الإقراض بالوكالة وهي تهتم بدراسة ملفات القروض بمختلف أنواعها من طرف مل المتعاملين، بالإضافة إلى دراسة إمكانية إستمرار الوكالة في الإقراض وتنقسم هذه المصلحة إلى فرعيـن:

1- فـرع القطـاع العـام:

تنحصـر مهام هذا الفرع في إستقبال طلبـات الإقتراض من طـرف المؤسسات العومية والعمـل على دراستها وتحليلهـا إصدار القرار حـول إمكانية منح القـرض من عدمهـا أيا كـان نـوع القـرض.

2- فـرع القطـاع الخـاص:

بعد الإصلاحات التي مست النظام البنكي فتح أمام البنك الوطني الجزائري كغيره من البنوك الوطنية فرص تمويل القطاع الخاص وذلك من خلال توفير كل أنواع القروض قصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والتي خصصت لتمويل المشاريع الاستثمارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتم على مستوى الفرع إستقبال الطلبات ودراستها من كل النواحي إدارية، قانونية ومالية.

خامسـا: مصلحـة العلاقات مع الزبـون:

وتتمـثل مهام القائـم بهذه المصلحـة في ما يلي:

- جلب عدد أكبر من التعاملات وتلبية حاجات ورغبات زبائن البنك؛

- التعرف على ردة الفعل حول الحملة الترويجية قبل القيام بها وذلك للتأكد من صحة الوعود التي سوف تطلقها الحملة؛

- القيـام بفحص الخدمـة والتعرف على العناصر والمفاتيـح الرئيسية فيها والتي يمكن أن ترتكز عليـها حملات الترويـج؛

- القيام ببحوث دورية تهدف إلى تقييم تأثير المزيج التسويقي للمؤسسة على مستويات توقعـات الزبائن مثل التعرف على تأثيـر الأسعـار؛

– فهم توقعات الزبائن ومعرفة إهتماماتهم وشرح طبيعة الخدمات المقدمة لهم، أو شكرهم على إختيارهم لخدمات البنك، لأن الإتصال الدائم بالزبائن يجنب البنك الوقوع في مشاكل محتملة عند تقديم الخدمة؛

– أداء الخدمة بشكل صحيح ومن أول مرة أي ذات درجة عالية من الإعتمادية، إضافة إلى وجود ثقة عالية بالمؤسسة؛

– التعرف على التوجيهات العامة للزبائن والمنافسين كذلك والتي يمكن أن يستفيد منها البنك في تعديل إستراتيجية الحالة ووضع إستراتيجيات مستقبلية؛

– معرفة ما إذا كان الزبون راض أم يحتاج الأمر مراجعة لتجنب تكرار نفس الأخطاء في المستقبل؛

– إعطاء أهمية لشكاوي العملاء وإنتقاداتهم وإمكانية وضع الحلول اللازمة والمناسبة بأسرع وقت ممكن، وأخذ مقترحاتهم حول الخدمة المقدمة بعين الإعتبار؛

– تحليل أسباب توقف بعض الزبائن عن التعامل مع البنك، والبحث في الطرق الكفيلة بإسترجاع ثقتهم ورضاهم عن الخدمات التي يقدمها.

من خلال تفحص الهيكل التنظيمي فإن الوكالة تمارس أغلب الوظائف المصرفية التقليدية المتمثلة في الودائع والقروض، فهي لم تهمل جاني الإقراض الذي خصصت له مصلحة منفردة بدراسة وتحليل ملفات القروض مهما تنوعت أطرافها لكن ما يمكن ملاحظته عدم توفر فروع بالمصلحة لدراسة ومواجهة المخاطر الإقتراضية على الرغم من أهميتها وضرورة توفير يد عاملة متخصصة وذات كفاءة تسهر على ذلك.

*** المبحث الثاني: تحليل أهم مؤشرات السيولة والربحية للبنك الوطني الجزائري:**

تعتمد هذه الدراسة التطبيقية على البيانات المالية والمحاسبية وتقارير النشاط للبنك المنشورة على موقعها الإلكتروني واقتصرت الدراسة على البنك الوطني الجزائري BNA.

تنقسم الدراسة التطبيقية إلى قسمين: الأول يتم فيه حساب مؤشرات السيولة حيث قمت بحساب وتحليل مؤشرين هما نسبة الرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول للبنك.

أما القسم الثاني يتناول حساب مؤشرات الربحية وتحليلها بحيث إقتصر التحليل على مؤشرين هما معدل العائد على الإستثمار ومعدل العائد على الودائع للبنك وذلك للفترة الممتدة بين 2021/2016.

أولا: تحليل مؤشرات السيولة للبنك الوطني الجزائري:

يلتزم البنك التجاري بالإحتفاظ على مستوى سيولة ملائم وبالقدر الذي يمكنه من الوفاء بإلتزاماته دون التعرض لمخاطر السير المالي وتجنب فائض السيولة الذي يعبر عن أموال عاطلة، وتقسيم سيولة البنك محل الدراسة قمنا بحساب نسبة الرصتيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول.

1- نسبة الرصيد النقدي: تعكس هذه النسبة مدى قدرة البنك التجاري على الوفاء بإلتزاماته عن طريق أصوله النقدية والشكل الأتي يوضح نسبة الرصيد النقدي للبنك محل الدراسة.

جدول رقم (01): نسبة الرصيد النقدي للبنك الوطني الجزائري(%)

السنـــــوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الرصيد النقدي	15.10	14.09	14.28	15.85	7.83	11.48

المصـدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على التقارير المالية المنشورة على المواقع الإلكترونية للبنك محل الدراسة

الشكـل رقم (02): نسبة الرصيد النقدي للبنك الوطني الجزائري(%)

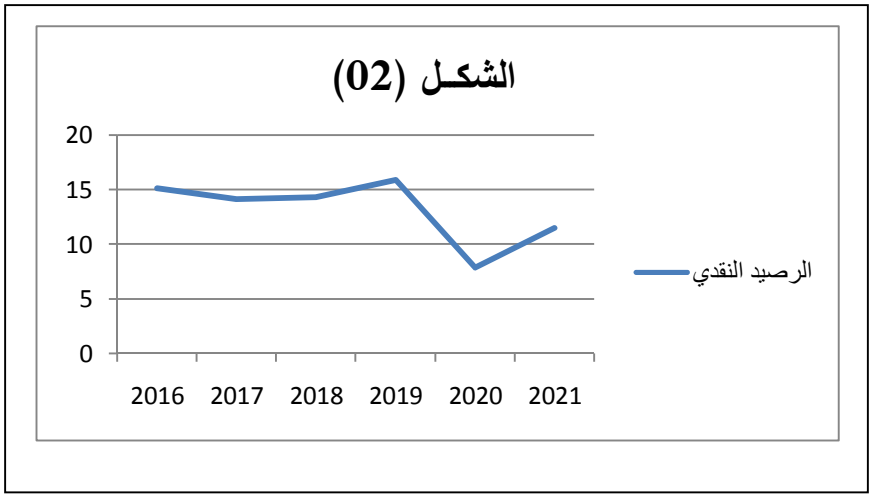

المصـــدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على التقارير المالية المنشورة على المواقع الإلكترونية للبنك محل الدراسة

من الشكل السابق نلاحظ أن نسبة الرصيد النقدي في تذبذب وغير مستقرة ويعود ذلك إلى عدم تناسب تغيير قيمة الأصول النقدية وتغيير إجمالي الودائع للبنك حيث سجل البنك سنة 2019 أعلى نسبة رصيد نقدي له والمقدرة بـ 15.85% أب أن نسبة رصيده النقدي تمثل حوالي 16% من إجمالي الودائع لديه، وكان متوسط ربحية وتوظيف الأموال السائلة في إستثمارات يمكن أن تدر عوائد مالية للبنك، إلا أن ذلك يعكس سلبيا على القادرة على سداد إلتزاماته ومواجهة طلبات السحب المفاجأة للمودعين.

2- نسبـة الأصول السائلـة إلى إجمالي الأصول:

تعتبر هذه النسب عن معدل تغطية الأصول السائلة للبنـك لإجمالي أصولـه من أجل الوفـاء بكامـل إلتزاماتـه.

جدول رقم (02): نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول للبنك الوطني الجزائري (%)

السنـــــــوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الأصـول السائلـة إلى إجمالي الأصول	10.75	10.56	10.94	12.34	5.93	7.40

المصـــدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على التقاريـر المالية المنشورة على المواقع الإلكترونيـة للبنـك محل الدراسة

الشكل رقم (03): نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول للبنك الوطني الجزائري(%)

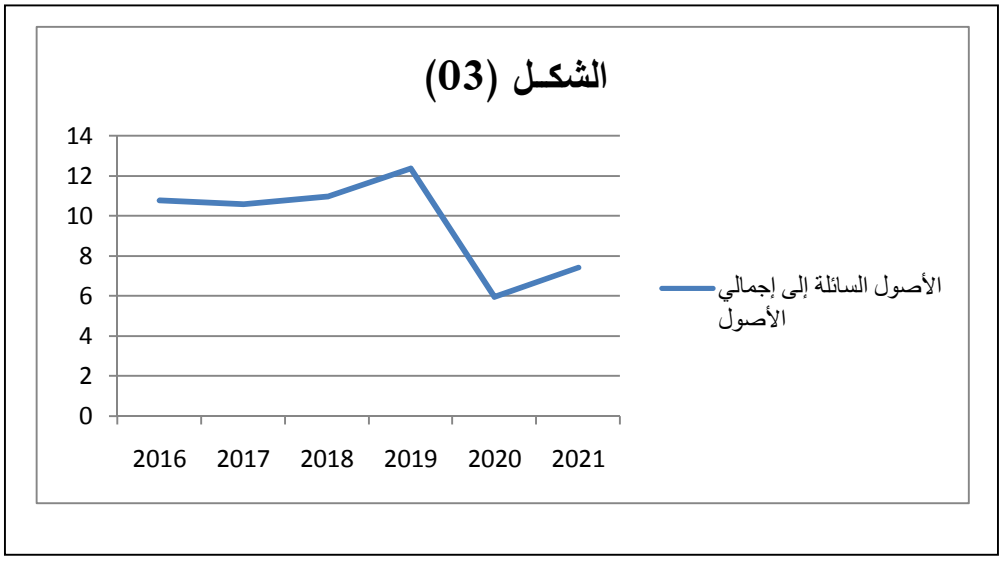

المصـــدر: من إعداد الطالب بالإعتمـاد على التقارير الماليـة المنشورة على المواقع الإلكترونيـة للبنك محل الدراسة

نلاحـظ تناولنا في نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول بالنسبة للبنك الوطني الجزائري بسبب إختلاف إحتياجات السيولة من عام لأخر ويتبين من الشكل السابق أننسبة

الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول وتذبذب بين إرتفاع وإنخفاض إذا سجلت سنة 2018 و2019 أعلى نسبة أصول سائلة إلى إجمالي أصول بـ 10.94 و12.34 على الترتيب حيث سجل سنة 2018 إنخفاض بسيط في إجمالي الأصول عن السنوات الأخرى بنسبة 10.92% وشهدت سنة 2019 إرتفاعا واضحا في نسبة الأصول النقدية مقارنة بالسنوات الأخرى.

وتعود هذه النسب المرتفعة لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول خلال 2018 و2019 إلى إرتفاع الأصول النقدية للبنك مقارنة بباقي أصوله وشهدت سنة 2020 أدنى قيمة لنسبة أصول السائلة إلى إجمالي أصول بنسبة مقدرة بـ 5.93% ويعود ذلك إلى تراجع قيمة الأصول النقدية بـ 52.64% مقارنة بسنة 2019.

ثانيا: تحليـل مؤشـرات الربحيـــة للبنك الوطني الجزائري:

يعتبر تحقيق الربح هدفا رئيسيا للبنك ولإستمرارية لكنه يعد مشكلا لأنه يضع البنك أمام حقيقة التعارض بين هدفي السيولة والربحية وضرورة إحداث توازن بين الربح والسيولة فدرجة سيولة الأصل تتناسب عكسيا مع ربحيته ومخاطر الإحتفاظ به.

1- معدل العائـد على الاستثـمار (ROA):

تقيس هذه النسبة كفاءة إدارة البنك وقدرته على تحقيق إرباح صافية من توظيف موجوداته، وإرتفاع هذا المؤشر يعكس كفاءة العمليات في البنك وإستخدام الإدارة لسياسات الإستثمار والإئتـمان الفعالة التي تساهم في توليد الأرباح ويلخص الشكر التالي هذه النسبة الخاصـة بالبنك الوطني الجزائـري.

جـدول رقم (03): معدل العائد على الإستثمار للبنك الوطني الجزائري (%)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
ROA	1.10	1.06	1.16	0.54	0.66	1.04

المصـــدر: من إعداد الطالـب بالإعتماد على التقارير الماليـة المنشورة على المواقع الإلكترونيـة للبنك محل الدراسـة.

الشكل رقم (04): معدل العائد على الإستثمار للبنك الوطني الجزائري(%)

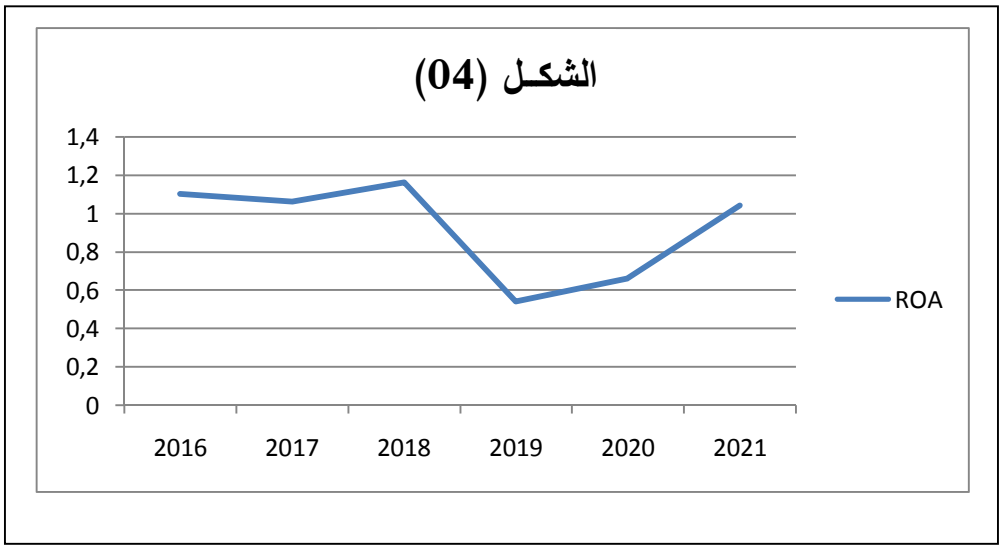

المصـدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على التقارير المالية المنشورة على المواقع الإلكترونية للبنـك محل الدراسـة.

نلاحظ من الشكل أن العائد على الاستثمار للبنك الوطني الجزائري كان بمتوسط يقدر بـ 0.92% وهذه النسبة غير مقبولة بالمقارنة مع المعدل المرجعي، حيث بنيت دراسة أجريت على البنوك الأمريكية أن البنوك التي إمتازت بأكثر كفاءة وأداء هي البنوك التي لا يقل فيها بنسبة العائد على الاستثمار عن 1.5%، حيث كانت نسبة العائد على الاستثمار في جميع سنوات الدراسة أقل من 1.5%، وهذا يدر على أن البنك الوطني الجزائري لم يكن يقدم الأداء المطلوب لتحقيق عائد مناسب ناتج عن توظيف الأمثل لموجوداته في تلك الفترة وأيضا يجدر التنويه لنتائج سنة 2019 و2020 التي كانت أقل من 1% نظرا لحاجته كوفيد 19 وما آلت إليه.

2- معـدل العائـد على الودائـع (ROD):

يستخـدم معدل العائد على الودائع لقيـاس مدى نجاح إدارة البنك في توليـد الأربـاح من الودائـع التي إستطـاع الحصول عليها، ويوضـح الشكل الآتي معدل العائـد على الودائع للبنـك الوطنـي الجزائـري.

الجدول رقم (04): معدل العائد على الودائع للبنك الوطني الجزائري (%).

السنـــوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
م العائد على الودائع	1.66	1.49	1.59	0.73	0.92	1.69

المصـــدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على التقارير المالية المنشورة على المواقع الإلكترونية للبنك محل الدراسة.

الشكل رقم (05): معدل العائد على الودائع للبنك الوطني الجزائري(%)

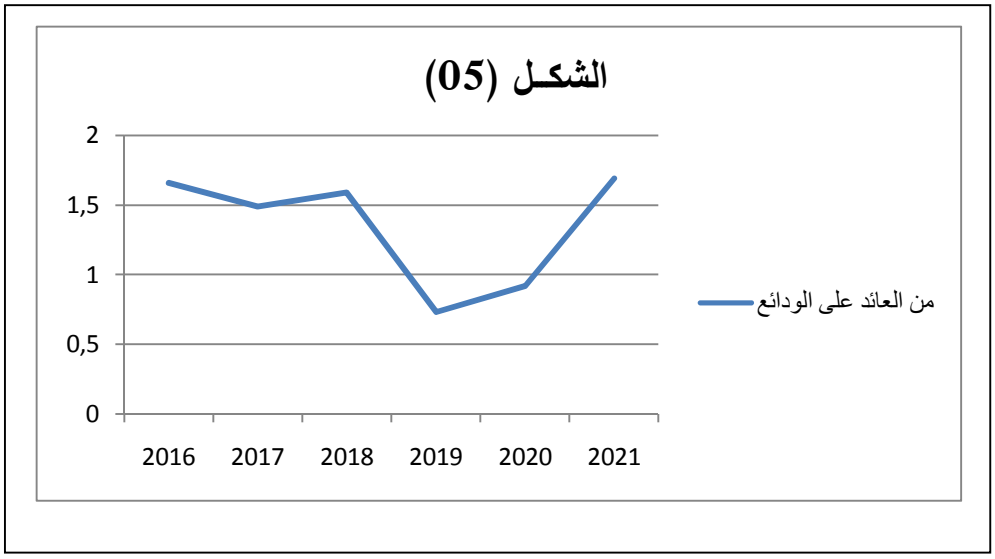

المصـــدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على التقارير المالية المنشورة على المواقع الإلكترونية للبنك محل الدراسة

نلاحظ من الشكل السابق أن أعلى نسبة للعائد على الودائع كان في سنة 2021 وهذا بسبب إرتفاع الأرباح المتولدة عن زيادة الودائع في 2021 مقارنة بـ 2020، حيث إزداد صافي الربح بحوالي الضعف في 2021 مقارنة بـ 2020، وكذلك إزداد إجمالي الودائع في 2021 بنسبة 9.47 قياسا إلى سنة 2020، وتدل قيمة العائد على الودائع على تحقيق البنك لعوائد وأرباح ناتجة عن ودائعه وقد كان متوسط العائد على الودائع للبنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة مقدر بـ 1.35.

ثالثا: التوفيـق بين السيولة والربحيـة في البنوك التجارية:

يستطيع البنك الاحتفاظ بسيولة نقدية كبيرة تكفي تغطية كافة إحتياجاته لكنه في المقابل يخسر فرصة إكتساب أرباح لو قام بتوظيف هذه السيولة ونفس الحال إن قام بنك بإستثمار كافي أمواله فقد يحقق إما أرباحا كبيرة أو خسارة قد تؤدي بالبنك إلى الفشل والإفلاس وهنا يأتي التعارض بين شرطي السيولة والربحية فالتوفيق المستمر والربحية من أبرز التحديات التي تواجه البنوك وذلك لأن البنوك تعتمد على أموال المودعين لتحقيق الربحية من خلال إستثمار أكبر قد يمكن لتحقيق أفضل العوائد وهذا في ذاته يناقض هدف السيولة.

ومـن المشاكـل التـي تواجـه البنـك التجـاري عند محاولـة التوفيـق بين إعتبـارات السيولـة والربحيـة.

– مشاكـل تتعـلق بتقدير النقـد اللازم الإحتفـاظ بـه عند محاولـة التوفيـق بين إعتبـارات السيولـة والربحـية.

– مشاكـل تتعلق بمدى صحة تضييق درجة السيولة للقروض التي منحها البنك وإمكانية الإسترداد للقروض وقت حلول أجل التسديـد.

– مشاكل تحديد أفضل هيكل لتوزيع الأموال على الأنواع المختلفة للإستثمار.

ولذا لحل هذا التعارض يعمل البنك على إدارة أصوله وخصومه بشكل يحقق التوازن الأمثل بين السيولة والربحية وذلك باستخدام عملية التخصيص (إدارة الموجودات) ويتم بها توزيع الأموال المتاحة للبنك على بنود الاستخدامات المختلفة وبطريقة تضمن تحقيق أعلى عائد ممكن ضمن مخاطر مقبولة والحفاظ على سيولة مناسبة وهناك عدة مداخل لعملية التخصيص لتحقيـق التوازن بين السيولة والربحيـة أهمها:

1– مدخـل مجـموع الأمــوال:

وهو تجميع الأموال من مختلف المصادر 'الودائع بأنواعها، حقوق الملكية ...) ثم إعادة توزيعها على الاستخدامات على أساس سيولتها أولا ثم ربحيتها وفق الشكل التالي:

شكـل رقم (06) آليـة مدخل مجمـوع الأمـوال

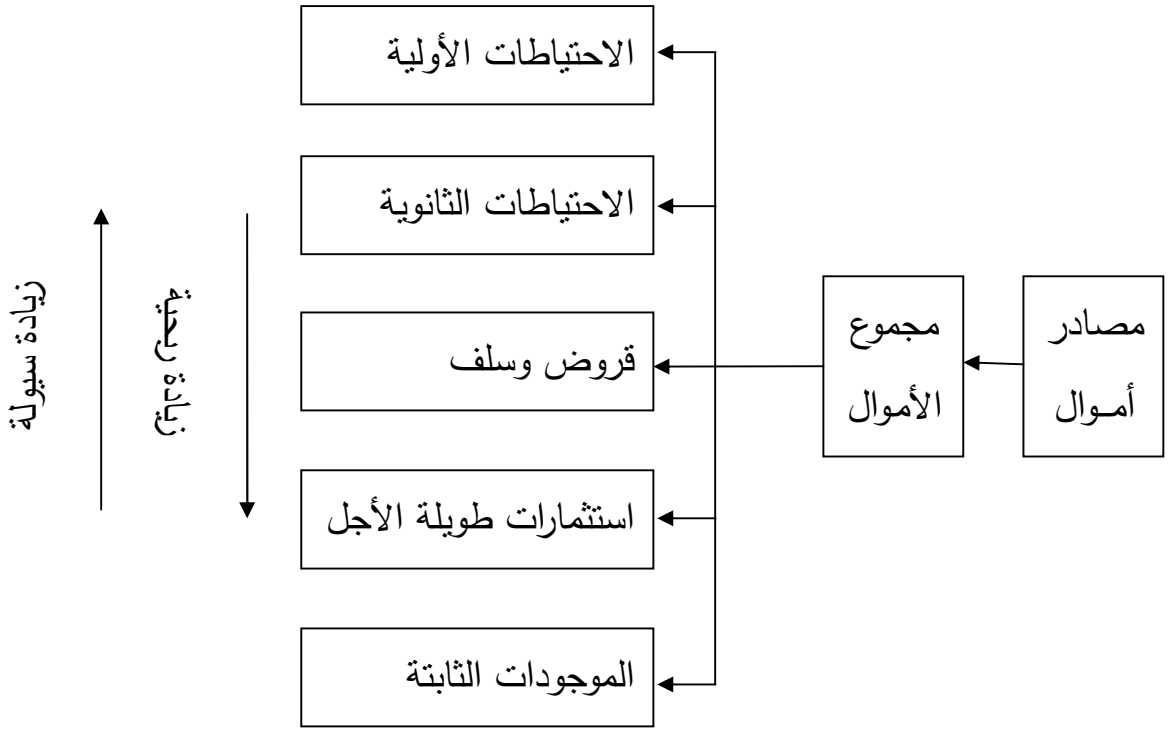

المصـدر: هناء أحمد هاني، دور المحفظة الاستثمارية في المواءمة بين سيولة وربحية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، سورية، 2011، ص 74، (بتصرف).

2- طريقـة تخصيـص المـوارد:

وهي توزيع الموارد المتاحة على الاستخدامات تبعا لاعتبارين هما طبيعي المصدر والاستعمالات المناسبة له وهذا المدخل يقلل الاستثمار في الموجودات السائلة ويزيد التوسع في منح القروض والاستثمارات مختلفة وهو ما يزيد من ربحية البنك فهذه الطريقة تقوم بتخصيص كل مصدر من الأموال إلى بند من بنود الاستخدام آخذين بعين الإعتبار ربط بين طبيعي المصدر وإحتياجات السيولة والربحية والمواءمة بين تاريخ الاستحقاق الاستثمـارات المصرفيـة ومصادر الأمـوال.

3- المدخـل العلمـــي:

وهو إستخدام الطرق العلمية كبحوث العمليات وأسلوب البرمجة الخطية لتحقيق التوازن بين الربحية والسيولة وتعظيم العوائد وتدنيـه التكاليف.

*** خلاصـــة الفصـل الثانـــي:**

إستهدفت الدراسة الميدانية بشكل أساسي تحليل مؤشرات السيولة والربحية بمؤسسة البنك الوطني الجزائري وكالة 491 – تبسة، ومن هذا المنطلق تم الاعتماد على ميزانيات البنك في سنوات الدراسة، ثم الاعتماد على مؤشر نسبة الرصيد النقدي ومؤشر الأصول السائلة لإجمالي الأصول وتحليلهما من ناحية مؤشرات السيولة وكذلك الاعتماد على معدل العائد على الاستثمار، ومعدل العائد على الودائع في جانب المتعلق بمؤشرات الربحية مع تحليل نتائج كل مؤشر، وقد تم التوصل من خلال تحليل النتائج إلى اختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بوجود علاقة طردية بين السيولة والربحية المصرفية وكيف تساهم في تحسين أداء البنك ذات دلالة إحصائية بين الصيرفة الإسلامية والربحية المصرفية، كما يتضح كيفية التوفيق بين السيولة والربحية في البنك.

خاتمـــة

*** خاتمـــــــة:**

من أهم المواضيـع المتعلقة بالبنوك التجارية هو موضوع السيولـة والربحية، كونه يبرز مدى قدرة البنك على الوفـاء بالتزاماته، ويوفر إستقرار في جميع معاملاته، حيث يمكن الحكم على مدى تحقيق البنـك لأهدافه الإستراتجية المسطرة عن طريق مؤشرات السيولة والربحية، لذا تعمل البنوك التجارية على توظيف سيولتها بكفاءة وذلك لتحقيق الأرباح ضمن حدود مخاطر مقبولة، دون إهمال عملية احتفاظها لمعدل سيولة ملائمة في حالة مواجهتها لالتزاماتها النقديـة، حيث يستطيـع البنك أن يحتفظ بقدر كبير من السيولة يكفي لتغطية إحتياجاته، لكنه بالمقابل سيفقد أرباحا كان سيحققـها لو أنه قام بتوظيف هذه السيولة، إذا ما إستثمر البنك كل أمواله قد يحقق أرباحا كبيرة، لكن هناك مخاطـرة في حال حدوث خسارة أو حدوث سحوبات مفاجئة وسيـؤدي ذلك إلى كارثة مالية قد تؤدي بالبنـك إلى الفشـل والإفلاس، ومن هنا يأتي التعـارض أو العلاقة العكسيـة بين السيولة والربحية، فالربحيـة يجب أن تكون مستقـرة وتسعى للنمو، وذلك لتحقيق عائد مستقر للمودعين والمساهمين والعمل على زيادته، لأن ذلك يحسن صورة البنك ويرسـخ ثقة المودعين به مما يزيد من موارد البنك ويحسن من كفائتـة على المـدى القصير والبعـيد.

*** إختبـار الفرضيـــات:**

بنـاءا على المعلومـات المقدمة في الدراسـة تمت الإجابـة على الفرضيات الآتيـة:

– نفي الفرضية الرئيسية: إن عملية تجميع الأموال من مختلف المصادر المتاحة وإعادة توظيفها على الإستخدامات ليست الطريقة الوحيدة للتوفيق بين السيولة والربحية فهناك أيضا طريقة تخصيص الموارد التي تعمل على توزيع الموارد المتاحة على الإستخدامات تبعا لإعتبارين: طبيعة المصدر والاستعمالات المناسبة له، وأيضا عن طريـق المدخل العلمي الذي يعمل على إستخـدام طرق علمية كبحـوث العمليات وأسلوب البرمجة الخطية الذي يحقق التـوازن بين الربحـية والسيولـة؛

– نفي الفرضية الثانية: لأن عنصر السيولة المصرفية مرتبط بمتغيرين أساسيين وهما: أصول سائلة وتواريخ إستحقاق الديون، وتكمن السيولة في قدرة البنك على مواجهة المسحوبات من الودائع ومواجهة الالتزامات المحققة؛

– نفي الفرضية الثالثة: لأن مؤشر نسبة هامش الربح الصافي ليس المؤشر الوحيد لقياس الربحية المصرفية، فالربحية المصرفية يتم قياسها عن طريق خمس مؤشرات وهم: نسبة العائد إلى إجمالي الأصول (ROA)، نسبة هامش الربح الصافي (ROR)، نسبة العائد على حق الملكية (ROE)، معدل العائد على الودائع (ROD) ونسبة منفعة الأصول والإستثمارات في البنك كما أثبتت الدراسة؛

– إثبات الفرضية الرابعة: لأنه في حال ما تم التوفيق بين السيولة والربحية سيتمكن البنك من التحكم الأمثل في موارده على حسب حاجاته وبذلك التقليل من المخاطر التي يمكنها أن تواجه البنك.

*** نتائج الدراسة:**

توصلنا من خلال الدراسة لعدة نتائج منها النظرية والتطبيقية كما سنوضح في الآتي:

– نتائج نظرية:

– فيما يخص عنصر السيولة المقصود به قدرة البنك على مواجهة المسحوبات من الودائع ومواجهة سداد الالتزامات المستحقة، وكذا مواجهة الطلب على القروض دون تأخير، ويتم التأثير عليها عن طريق عدة عوامل منها: عمليات الإيداع والسحب على الودائع، معاملات الزبائن مع الخزينة ورصيد رأس المال الممتلك؛

– أما الربحية التي يقصد بها زيادة الإيرادات على حساب التكاليف، وهنا تكمن الربحية المصرفية، والتي يتم التأثير عليها من جانبين جانب داخلي وجانب خارجي، كما تم ذكرهما في الدراسة؛

– والمقصود في الأداء البنكي مدى كفاءة إستخدام المصرف للموارد البشرية والمادية التي تحت خدمته، ولها أربعة أبعاد أساسية وهم: البعد الوظيفي، البعد الاستراتيجي، البعد التجاري والبعد المالي؛

وأتضح من خلال الدراسة النظرية أن العلاقة بين السيولة والربحية علاقة ضرورية بإعتبار النشاط المصرف يهتم بالمتاجرة بأموال الغير بطريقة آمنة بغية كسب أرباح وإعادة توظيفها بكفاءة من اجل تحسين من أداء البنك.

– نتائـــج تطبيقيـــة:

– يتم تحقيق التوفيق بين السيولة والربحية في البنك الوطني الجزائري عن طريق عملية التخصيص، والارتفاع المتواصل لفائض السيولة المصرفية في البنك، طيلة فترة الدراسة، يعكس عدم قدرة البنك على تحقيق التوفيق بين هدفي السيولة والربحية؛

– عكست مؤشرات السيولة والربحية للبنك الوطني الجزائري تذبذب في نسب السيولة والربحية، لكن بالمقارنة مع تطور مؤشرات السيولة والربحية تميزت السنوات التي عرفت إرتفاعا في مؤشرات السيولة إنخفاضا في مؤشرات الربحية والعكس صحيح وهو ما يؤكد طبيعة إتجاه العلاقة بين السيولة والربحية؛

– شهدت سنتي 2018 و2019 أعلى نسب في الأصول السائلة لإجمالي الأصول، وكانت سنة 2020 السنة التي شهدت أقل نسبة أصول سائلة لإجمالي الأصول حيث تراجعت نسبتها لحوالي 53% مقارنة بأعلى نسبة وهذا يؤكد تأثير تداعيات جائحة كوفيد على الفرق بين إجمالي الأصول والأصول السائلة؛

– بالمقارنة مع المعدل المرجعي الدولي لمعدل العائد على الاستثمار (ROA) المقدر بـ: 1.5% فنتائج سنوات الدراسة لم تقترب حتى من المعدل الذي يميز المصارف الأكثر كفاءة وفعالية.

*** إقتراحات الدراسة للمؤسسة:**

على ضوء النتائج المتحصل عليها يمكننا تقديم بعض الاقتراحات التي نتمنى أن تساعد القائمين على البنوك محل الدراسة مستقبلا:

– ضـرورة تبني البنك لسياسات من شأنهـا تشجيع البنوك التجاريـة على التوسـع في عمليـات منح القروض وخاصـة منح التمويل طويـل ومتوسط الأجـل بدل التركيـز على منح القـروض الاستهلاكيـة؛

– على البنك التجاري التخفيف من سياستها المتشددة في منح الائتمان والعمل على توظيف فائـض السيولـة على النحو الذي يحقق لها عوائد أكبر ؛

– ضـرورة تبني البنك التجاري الجزائـري مختلف الخدمات البنكية التي تحقق ربحـية مرتفعة ودون الإضطـرار إلى التضحيـة بالسيولة والأمـان.

*** آفـــاق البحـــــث:**

إن الموضوع الذي تناولته لا يعتبر سوى قطرة من فيض، فعلى الراغبين في التعمق أكثر في المواضيع التي تمس القطاع المصرفي عامة والبنوك خاصة الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية التي قد تكون منطلق لإشكاليات تنبثق منها مواضيع للدراسة:

– مقارنة أداء البنوك العامة والخاصة بناء على نسب السيولة والربحية؛

– الاستراتيجيات التي تنتهجا البنوك في الموائمة بين السيولة والربحية؛

– مدى تأثير العوامل الاقتصادية على العلاقة بين الربحية والسيولة؛

المصادر والمراجع

*** قائمــة المصــادر والمراجــع:**

1- المراجــع باللغــة العربيــة:

أولا: الكتـــــــب:

1_ إبراهيم حساسنة، إدارة وتقييم الأداء الوظيفـي بين النظرية والتطبيـق، طبعـة أولى، دار جرير للنشـر والتوزيـع، الأردن، 2013.

2_ أحمد طرطار، الرشيد الإقتصادي للطاقة الإنتاجية للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعيـة، الجزائـر، 2001.

3_ الحسيني، فلاح حسن العداي، الدوري، مؤيد عبد الرحمان عبد اللّه، إدارة البنوك "مدخل كمي وإستراتيجـي معاصر"، عمان، دار وائل للنـشر، 2000.

4_ إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في البنوك والنقود، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيـروت، 1976.

5_ العادلي، يوسف عوض، محمد أحمد، البسام، صادق محمد، مقدمة في المحاسبة المالية، الطبعة الاولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1986.

6_ حنفي عبد الغفار قرياقص، رسمية أسواق المال، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيـع، مصـر، 2000.

7_ خليل محمد شماع، إدارة المصاريف، طبعة الثانية، مطبعة الزهراء، بغداد، 1995.

8_ دريد كامل آل سبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة، الطبعة الثانية، عمان، 2008.

9_ رشاد العصار وأولغا قمر، دراسات تطبيقية في إدارة المصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيـع، الأردن، 1991.

10_ رضا صاحب أبو أحمد، إدارة المصارف، دار الذكر للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، عمـان، 2002.

11_ سعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال و التحديات الراهنة،دار المريخ للنشر والتوزيـع، الرياض، 2000

12_ سمير محمد عبد العزيز، إقتصاديات وإدارة النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرين: الصناعة المالية الحديثة وإتجاهات التجارة الدولية، المكتب العربي الحديث، الإسكندريـة، دون سنة نشـر.

13_ سوزان سمير ذيب، إدارة الإئتمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

14_ سيد الهواري، إدارة البنوك، مكتبة عين الشمس، القاهرة، مصر، 1981.

15_عاطف جابر طه، تنظيم وإدارة البنـوك، منهج وصفـي تحليلي، الدار الجامعية، القاهـرة، 2008.

16_ عبد الحميد طلعت، إدارة البنوك التجارية، مكتبة عين الشمس القاهرة، مصر،2001.

17_ عبد السلام لفته، إدارة المصاريف وخوصصة العمل المصرفي، الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعـة الأولى، عمان، 2012.

18_ عقل، مفلح محمد، وجهات نظر مصرفية، الجزء الأول والثاني، عمان، الأردن،2000

19_ منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك، مدخل إتخاذ القارات، ط3، المكتب العربي الحديث، الإسكندريـة، 1996.

20_ محمد سويلـم، إدارة المصارف التقليديـة والمصارف الإسلامـية، مكتبـة ومطلعة الإشعـاع الفنيـة، 1998.

21_ نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الإقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار الصفاء للنشـر والتوزيع، ط1، عمان، 2009.

ثانيـا: المذكـرات والرسائل الجامعيـة:

1_ أسيد وسام، دور الإندماج البنكي في تحسين أداء البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، جامعة أم البواقي، 2014-2015.

2_ باسل جبير حسن أو زعيتر، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة ي فلسطين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، 2005-2006.

3_ بهية مصباح محمود صباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين دراسة تحليلية، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007-2008.

4_ حجام إلهام، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، جامعة أم البوقي، 2014-2015.

5_ زاهد حاج محمد، دور الصيرفة الشاملة في الموازنة بين الربحية والسيولة: دراسة تطبيقية، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإقتصاد، جامعة حلب، حلب، 2010-2011.

6_ سامية السعداوي، العوامل المؤثرة على أداء البنوك وإنعكاس ذلك على تنافسيتها في الجزائر للفترة 1990-2012: دراسة تحليلية حول عينة من البنوك العمومية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية ونقود، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المديـة، 2014-2015.

7_ سرين أبو رحمة، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، مذكرة ماجستير، قسم التجارة تخصص إدارة الأعمال، جامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008-2009.

8_ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية علوم تسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001-2002.

9_ لباري نبيلة، تسيير مخاطرة السيولة البنكية على مستوى البنوك التجارية، مذكرة الماجستير، غير منشورة، قسم علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، تخصص مالية وبنوك، الجزائر، 2005

10_ محمد بشير إبراهيم الزعبي، إستخدام مؤشرات السيولة والربحية في تقييم الملائمة المالية للعملاء: دراسة تطبيقية، مخطط لنيل درجة الدوكتوراه في الإدارة المالية، جامعة سانت كلمنس، العراق، 2010-2011.

11_ ميهوب سماح، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء التجاري والمالي للمصاريف الفرنسية، أطروحة دوكتوراه، جامعة قسنطينة، 2013-2014.

12_ ناجية عاشور، دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية، مذكرة ماستر قسم العلوم الإقتصادية جامعة، تخصص نقود مالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.

13_ نزار منصف، دور الصيرفة الإلكترونية في تحسين الأداء في البنوك التجارية، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2015-2016.

14_ هاني أحمد محمد دبيك، العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس مال وفق مقررات اللجنة بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعـة الإسلامية، غـزة، 2014-2015.

ثالثـا: المقـالات التعليميـــة:

1- أدبوب سارة، قصاب سعدية، إشكالية التوفيق بين السيولة والربحية في إطار فائض السيولة في البنوك التجارية الجزائرية خلال فترة 2001-2015 – دراسة حالة بنك البركة وسوسيتي جنرال، إقتصاديات شمال "إقتصاديات شمال إفريقيا"، مجلد 16، العدد 23.

2_ بلال النوري سعيد الكروي، تقييم ربحية المصارف بإستخدام مؤشرات السيولة، دراسة مقارنـة بين مصرفي الرافدين والرشـيد، المجلة العراقية للعلوم الادارية، جامعة كربلاء، العـراق، المجلد 06، العـدد 24، 2009.

3_ رفد كاظم نصي العبيدي، إتفاقية بازل 2 وأثرها على أداء المصرفي: دراسة تطبيقية في مصرفي الوطني الاسلامي والتجارة العراقي، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، جامعة بابل، العرق، المجلد 10، العدد 03، 2018.

4_ علاء عبد الحسين صالح الساعدي، ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها، دراسة تطبيقية على المصارف العراقية المدرجة، في سوق العراق للأوراق المالية، المجلة العربية للادارة، القاهرة، المجلد 53، العدد 01، جوان 2015.

5_ علي محمود محمد، سعر الفائدة وتأثيرها في ربحية المصارف التجارية: حالة مصرف سورية والمهجر، مجلة جامعة دمشق لعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد 30، العـدد 01، 2014.

رابعـــا: المصـــــادر:

- الأمر رقم03/11 المؤرخ في 27 جمادى الثاني 1424 الموافق ل26 أوت 2013 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والتمم لقانون النقد والقرض 90/10 الجريدة الرسمية رقم 52 مواد من 06 إلى 72.

2- المصادر باللغة الفرنسيـة:

1_Abd Ikrim. NAAS. Le systéme bancaire Algérien. Edition INAS. Paris.

2_Natavha Valla et Murial Tosset. Wquidité et Stabilite Financies.

3_Ross and Peter. Commercial bank mangement. 4ed. Irwine Me Graw-hill. 1999.

4_ZIADY. Les premiére banques Africanes Economica. revue. Paris. N°10-11. Aout-Septembre.

الملاحـــق

DIRECTION GENERALE
08, Bd Ernesto Che Guevara - Alger
Tél. : (021) 43 99 98 / (021) 43 95 49
(021) 43 97 19
Fax : (021) 43 94 94

INSPECTION GENERALE "I.G"
27, Rue des Vieillards - 16340 Bouzaréah
Tél. : (023) 23 32 84 / (023) 23 32 82
ig.@bna.dz

DIVISION DES ENGAGEMENT "D.E"
08, Bd Ernesto Che Guevara - Alger
Tél. : (021) 43 95 36 / (021) 43 95 41
Fax : (021) 43 95 61 / (021) 43 96 45
div.engagements@bna.dz

DIVISION GESTION DES MOYENS MATERIELS & RESSOURCES HUMAINES "DGMMRH"
5, Rue Kaci Mohamed Baba Hacène - Alger
Tél. : (023) 35 37 79 / (023) 35 36 21
Tél/ FAX / (023) 35 37 60
dgmmrh@bna.dz

DIVISION DE L'EXPLOITATION ET DE L'ACTION COMMERCIALE "DEAC"
08, Rue Amar Mekkid - 16040
Hussein Dey - Alger
Tél. : (023) 77 20 02 / (023) 77 19 96
Tél/ FAX / (023) 77 20 07
deac@bna.dz

DIVISION INTERNATIONALE "D"
12, Route de Meftah - BP 129 & 130
Oued Smar - Alger
Tél. : (021) 51 35 02 / (021) 51 30 74
Fax : (021) 51 34 45
div.internationale@bna.dz

DIVISION DES SYSTÈMES D'INFORMATION "DSI"
5, Rue Kaci Mohamed
Baba Hacène - Alger
Tél. : (023) 35 37 41 / (023) 35 38 71
Fax : (023) 35 37 11 / (023) 35 37 35
(023) 35 37 04
dsi@bna.dz

DIVISION DU RECOUVREMENT DES ETUDES JURIDIQUES ET DU CONTENTIEUX "DREJC"
08, Bd Ernesto Che Guevara
16000 Alger
08, Bd Ernesto Che Guevara - Alger
Tél. : (021) 43 98 71 / (021) 43 97 03
Fax : (021) 43 96 66
drejc@bna.dz

DIVISION FINANCIERE "DF"
5, Rue Kaci Mohamed
Baba Hacène - Alger
Tél. : (023) 35 38 18 / (023) 35 37 30
div.fin@bna.dz

DIRECTION DU MARKETING ET DE LA COMMUNICATION "DMC"
08, Rue Amar Mekkid - 16040
Hussein Dey - Alger
Tél. : (023) 77 20 09 / (023) 77 20 08
Fax : (023) 77 20 18
dmc@bna.dz
Centre d'Appel : 021 42 64 26

021 426 426
www.bna.dz

Résultats Consolidés Année 2016

La force de l'expérience,
L'esprit du changement.

Bilan au 31 décembre 2016 En milliers de Dinars

ACTIF	Déc - 16
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	305 734 845
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	238
Actifs financiers disponibles à la vente	788 082 331
Prêts et créances sur les institutions financières	166 797 057
Prêts et créances sur la clientèle	1 384 912 137
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819
Impôts courants - Actif	10 929 186
Impôts différés - Actif	715 320
Autres actifs	78 034 835
Comptes de régularisation	49 986 094
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	22 813 283
Immeubles de placement	
Immobilisations nettes corporelles	21 150 516
Immobilisations incorporelles nettes	171 517
Ecart d'acquisition	
TOTAL DE L'ACTIF	2 843 371 178

PASSIF	Déc - 16
Banque centrale	340 355 168
Dettes envers les institutions financières	195 741 959
Dettes envers la clientèle	1 673 844 881
Dettes représentées par un titre	14 245 846
Impôts courants - Passif	12 418 096
Impôts différés - Passif	535 633
Autres passifs	140 671 583
Comptes de régularisation	79 065 313
Provisions pour risques et charges	38 172 236
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	
Fonds pour risques bancaires généraux	92 063 068
Dettes subordonnées	14 000 000
Capital	41 600 000
Primes liées au capital	
Réserves	155 567 323
Ecart d'évaluation	-6 155 252
Ecart de réévaluation	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	31 419 896
TOTAL DU PASSIF	2 843 371 178

Compte de résultats de l'exercice 2016

En milliers de Dinars	Déc - 16
+ Intérêts et produits assimilés	129 177 236
- Intérêts et charges assimilées	-27 955 586
+ Commissions (produits)	2 685 271
- Commissions (charges)	-81 443
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	35
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	-468 723
+ Produits des autres activités	214 322
- Charges des autres activités	-12 287
PRODUIT NET BANCAIRE	103 558 825
- Charges générales d'exploitation	-22 787 304
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 415 820
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	79 355 701
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-56 431 055
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	20 965 730
RESULTAT D'EXPLOITATION	43 890 376
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	
+ Eléments extraordinaires (produits)	
- Eléments extraordinaires (charges)	
RESULTAT AVANT IMPOT	43 890 376
-Impots sur les resultats et assimilés	-12 470 480
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	31 419 896

HORS BILAN AU 31 décembre 2016

En milliers de Dinars	Déc - 16
ENGAGEMENTS	
ENGAGEMENTS DONNES :	873 975 119
Engagements de financement en faveur des institutions financières	10 451 808
Engagements de financement en faveur de la clientèle	274 487 762
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	317 972 415
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	271 063 134
Autres engagements donnés	
ENGAGEMENTS REÇUS :	995 757 495
Engagements de financement reçus des institutions financières	
Engagements de garantie reçus des institutions financières	430 461 923
Autres engagements reçus	565 295 572

" Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires"

BNA البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

COMPTE DE RÉSULTATS — Au 31 /12/ 2017

En milliers de DA

INTITULE	Déc-17	Déc-16
+ Intérêts et produits assimilés	115 094 180	129 177 236
- Intérêts et charges assimilées	-39 130 790	-27 955 586
+ Commissions (produits)	2 107 888	2 685 271
- Commissions (charges)	-42 708	-81 443
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	14	35
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	16 994	-468 723
+ Produits des autres activités	236 245	214 322
- Charges des autres activités	0	-12 287
PRODUIT NET BANCAIRE	78 281 823	103 558 825
- Charges générales d'exploitation	-21 334 309	-22 787 304
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et porelles	-1 550 437	-1 415 820
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	55 397 077	79 355 701
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-45 735 249	-56 431 055
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	31 702 679	20 965 730
RESULTAT D'EXPLOITATION	41 364 507	43 890 376
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	41 364 507	43 890 376
-Impôts sur les résultats et assimilés	-11 377 760	-12 470 480
RESULTAT NET	29 986 747	31 419 896

« Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires »

BNA البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

BNA

La force de l'expérience,
L'esprit du changement.

08, Bd Ernesto Che Guevara - Alger
Tel : (021) 43 99 98 / 43 96 15
Fax : (021) 43 94 94
sec.dg@bna.dz
dmc@bna.dz

BNA
البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

ÉTATS FINANCIERS 2017

البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

BILAN Au 31 /12/ 2017

En milliers de DA

ACTIF	Déc-17	Déc-16
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	298 863 421	305 734 845
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	250	238
Actifs financiers disponibles à la vente	265 053 415	788 082 331
Prêts et créances sur les institutions financières	277 338 267	166 797 057
Prêts et créances sur la clientèle	1 622 181 004	1 384 912 137
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	194 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	11 176286	10 929 186
Impôts différés - Actif	611 969	715 320
Autres actifs	38 681 034	78 034 835
Comptes de régularisation	75 010 175	49 986 094
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	23 741 477	22 813 283
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	21 791 299	21 150 516
Immobilisations incorporelles nettes	140 856	171 517
Ecart d'acquisition		
TOTAL DE L'ACTIF	2 828 633 272	2 843 371 17

En milliers de DA

PASSIF	Déc-17	Déc-16
Banque centrale	-	340 355 168
Dettes envers les institutions financières	158 992 098	195 741 959
Dettes envers la clientèle	1 834 455 739	1 673 844 881
Dettes représentées par un titre	16 428 533	14 245 846
Impôts courants - Passif	11 273 229	12 418 096
Impôts différés - Passif	536 812	535 633
Autres passifs	110 962 924	140 671 583
Comptes de régularisation	104 668 088	79 065 313
Provisions pour risques et charges	30 045 156	38 172 236
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	102 041 054	92 063 068
Dettes subordonnées	194 000 000	14 000 000
Capital	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		
Réserves	178 987 219	155 567 323
Ecart d'évaluation	-5 169 755	-6 155 252
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 986 747	31 419 896
TOTAL DU PASSIF	2 828 633 27	2 843 371 17

« Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires »

HORS BILAN Au 31 /12/ 2017

En milliers de DA

ENGAGEMENTS	Déc-17	Déc-16
ENGAGEMENTS DONNES :	09 150 776	873 975 119
Engagements de financement en faveur des institutions financières	8 383 244	10 451 808
Engagements de financement en faveur de la clientèle	453 177 269	274 487 762
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	181 193 033	317 972 415
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	266 397 230	271 063 134
Autres engagements donnés		
ENGAGEMENTS REÇUS :	909 258 521	995 757 495
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	343 962 949	430 461 923
Autres engagements reçus	565 295 572	565 295 572

البنك الوكني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

البيانات المالية

2018

1.الميزانية (بآلاف الدينار الجزائري)

الأصول	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	305 734 845	298 863 421	337 316 817
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	238	250	270
أصول مالية جاهزة للبيع	788 082 331	265 053 415	379 543 232
سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	166 797 057	277 338 267	407 271 144
سلفيات و حقوق على الزبائن	1 384 912 137	1 622 181 004	1 806 662 078
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	14 043 819	194 043 819	14 043 819
الضرائب الحالية - الأصول	10 929 186	11 176 286	10 145 906
الضرائب المؤجلة - الأصول	715 320	611 969	691 309
أصول أخرى	78 034 835	38 681 034	28 926 710
حسابات التسوية	49 986 094	75 010 175	51 160 554
اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة و الشركاء	22 813 283	23 741 477	23 761 261
عقارات استثمارية			
	-	-	-
الأصول الثابتة المادية	21 150 516	21 791 299	22 680 606
الأصول الثابتة غير المادية	171 517	140 856	95 644
فارق الحيازة			
	2 843 371 178	**2 828 633 272**	**3 082 299 350**

الخصوم	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018
البنك المركزي	340 355 168	-	-
ديون تجاه الهيئات المالية	195 741 959	158 992 098	243 452 166
ديون تجاه الزبائن	1 673 844 881	1 834 455 739	1 982 925 888
ديون ممثلة بورقة مالية	14 245 846	16 428 533	18 685 076
الضرائب الجارية - خصوم	12 418 096	11 273 229	14 282 865
الضرائب المؤجلة - خصوم	535 633	536 812	537 377
خصوم أخرى	140 671 583	110 962 924	117 077 585
حسابات التسوية	79 065 313	104 668 088	70 894 144
مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	38 172 236	30 045 156	30 088 761
إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات	-		
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	92 063 068	102 041 054	108 112 786
ديون تابعة	14 000 000	194 000 000	208 002 425
رأس المال	41 600 000	41 600 000	150 000 000
علاوات مرتبطة برأس المال	-	-	
الاحتياطات	155 567 323	178 987 219	90 573 966
فارق التقييم	(-) 6 155 252	(-) 5 169 755	(-) 7 991 301
فارق إعادة التقييم	14 122 289	14 122 289	14 122 289
(+/-) ترحيل من جديد	5 703 139	5 703 139	5 703 139
(+/-) نتيجة السنة المالية	31 419 896	29 986 747	35 832 184
مجموع الخصوم	**2 843 371 178**	**2 828 633 272**	**3 082 299 350**

2. خارج الميزانية (بآلاف الدينار الجزائري)

الالتزامات	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018
الالتزامات المقدمة	**873 975 119**	**909 150 776**	**979 354 019**
التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية	10 451 808	8 383 244	9 266 640
التزامات التمويل لفائدة الزبائن	274 487 762	453 177 269	540 106 873
التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية	317 972 415	181 193 033	170 956 732
التزامات ضمان بأمر من الزبائن	271 063 134	266 397 230	259 023 774
التزامات أخرى ممنوحة	-		
التزامات محصل عليها	995 757 495	909 258 521	871 072 833
التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية	-	-	-
التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	430 461 923	343 962 949	305 777 260
التزامات أخرى محصل عليها	**565 295 572**	**565 295 572**	**565 295 273**

3. حسابات النتائج (بآلاف الدينار الجزائري)

الالتزامات	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018
+ فوائد و نواتج مماثلة	129 177 236	115 094 180	138 968 599
- فوائد وأعباء مماثلة	(-) 27 955 586	(-)39 130 790	(-)46 126 936
+ عمولات (نواتج)	2 685 271	2 107 888	2 111 057
- عمولات (اعباء)	(-) 81 443	(-)42 708	(-)56 129

+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل	35	14	50
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	(-) 468 723	16 994	571 993
+ نواتج النشاطات الأخرى	214 322	236 245	236 307
- رسوم للأنشطة الأخرى	(-) 12 287	0	
صافي الدخل المصرفي	**103 558 825**	**78 281 823**	**95 704 941**
- أعباء استغلال عامة	(-) 22 787 304	(-) 21 334 309	(-) 20 548 066
- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغيرالمادية	(-) 1 415 820	(-) 1 550 437	(-) 1 556 861
الناتج الإجمالي للاستغلال	**79 355 701**	**55 397 077**	**73 600 014**
- مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	(-) 56 431 055	(-) 45 735 249	(-) 45 566 838
+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	20 965 730	31 702 679	22 003 097
ناتج الاستغلال	**43 890 376**	**41 364 507**	**50 036 273**
+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى	-	-	-
+ العناصر غير العادية (نواتج)	-	-	-
- العناصر غير العادية (أعباء)	-	-	-
ناتج قبل الضريبة	**43 890 376**	**41 364 507**	**50 036 273**
ضرائب على النتائج وما يماثلها	(-) 12 470 480	(-) 11 377 760	(-) 14 204 089
الناتج الصافي للسنة المالية	**31 419 896**	**29 986 747**	**35 832 184**

البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

ETATS FINANCIERS 2019

1 BILAN

(En milliers de DA)

ACTIF	Déc. 2019	Déc-18
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	431 208 241	337 316 817
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	256	270
Actifs financiers disponibles à la vente	406 162 203	379 543 232
Prêts et créances sur les institutions financières	419 512 117	407 271 144
Prêts et créances sur la clientèle	2 044 508 426	1 806 662 078
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	12 854 579	10 145 906
Impôts différés - Actif	751 736	691 309
Autres actifs	56 972 992	28 926 710
Comptes de régularisation	55 562 832	51 160 554
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	27 620 374	23 761 261
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	22 698 704	22 680 606
Immobilisations incorporelles nettes	86 689	95 644
Ecart d'acquisition	-	
TOTAL DE L'ACTIF	**3 491 982 968**	**3 082 299 350**

PASSIF	Déc-19	Déc-18
Banque centrale	-	-
Dettes envers les institutions financières	454 327 409	243 452 166
Dettes envers la clientèle	2 103 524 686	1 982 925 888
Dettes représentées par un titre	22 641 228	18 685 076
Impôts courants - Passif	9 365 385	14 282 865
Impôts différés - Passif	537 603	537 377
Autres passifs	139 136 132	117 077 585
Comptes de régularisation	103 619 975	70 894 144
Provisions pour risques et charges	32 089 934	30 088 761
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	119 836 510	108 112 786
Dettes subordonnées	207 485 319	208 002 425
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital		
Réserves	114 406 150	90 573 966
Ecart d'évaluation	(3 876 986)	-7 991 301
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	19 064 195	35 832 184
TOTAL DU PASSIF	**3 491 982 968**	**3 082 299 350**

2 HORS BILAN

(En milliers de DA)

ENGAGEMENTS	Déc-19	Déc-18
ENGAGEMENTS DONNES		**979 354 019**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	1 050 975 856	9 266 640
Engagements de financement en faveur de la clientèle	8 103 474	540 106 873
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	668 134 124	170 956 732
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	105 886 843	259 023 774
Autres engagements donnés	268 851 415	
ENGAGEMENTS REÇUS	**852 575 372**	**871 072 533**
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	287 279 799	305 777 260
Autres engagements reçus	**565 295 573**	**565 295 273**

3 COMPTES DE RÉSULTATS

(En milliers de DA)

INTITULE	Déc. 2019	déc-18
+ Intérêts et produits assimilés	139 568 406	138 968 599
- Intérêts et charges assimilées	- 48 691 575	-46 126 936
+ Commissions (produits)	2 153 578	2 111 057
- Commissions (charges)	- 16 502	-56 129

+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	1	50
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	723 344	571 993
+ Produits des autres activités	339 396	236 307
- Charges des autres activités	-	
PRODUIT NET BANCAIRE	**94 076 648**	**95 704 941**
- Charges générales d'exploitation	- 21 756 434	-20 548 066
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	- 1 529 067	-1 556 861
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	**70 791 147**	**73 600 014**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	- 87 266 334	-45 566 838
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	44 844 566	22 003 097
RESULTAT D'EXPLOITATION	**28 369 379**	**50 036 273**
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	**28 369 379**	**50 036 273**
-Impôts sur les résultats et assimilés	- 9 305 185	-14 204 089
RESULTAT NET	**19 064 194**	**35 832 184**

البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

ETATS FINANCIERS 2020

1 BILAN

(En milliers de DA)

ACTIF	2020	2019
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	204 207 936	431 208 241
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	248	256
Actifs financiers disponibles à la vente	413 426 493	406 162 203
Prêts et créances sur les institutions financières	523 239 376	419 512 117
Prêts et créances sur la clientèle	2 117 718 812	2 044 508 426
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 820	14 043 819
Impôts courants - Actif	8 428 662	12 854 579
Impôts différés - Actif	1 008 872	751 736
Autres actifs	47 818 018	56 972 992
Comptes de régularisation	55 834 995	55 562 832
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	31 488 186	27 620 374
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	22 961 112	22 698 704
Immobilisations incorporelles nettes	94 342	86 689
Ecart d'acquisition	-	-
TOTAL DE L'ACTIF	**3 440 270 872**	**3 491 982 968**

PASSIF	2020	2019
Banque centrale	50 000 000	-
Dettes envers les institutions financières	564 645 009	454 327 409
Dettes envers la clientèle	1 901 513 860	2 103 524 686
Dettes représentées par un titre	28 606 720	22 641 228
Impôts courants - Passif	5 357 323	9 365 385
Impôts différés - Passif	537 553	537 603
Autres passifs	109 956 773	139 136 132
Comptes de régularisation	101 736 450	103 619 975
Provisions pour risques et charges	33 705 906	32 089 934
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	117 796 216	119 836 510
Dettes subordonnées	205 672 488	207 485 319
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital		
Réserves	123 470 345	114 406 150
Ecart d'évaluation	4 404 218	(3 876 986)
Ecart de réévaluation	14 117 206	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	23 047 665	19 064 195
TOTAL DU PASSIF	**3 440 270 872**	**3 491 982 968**

2 HORS BILAN

(En milliers de DA)

ENGAGEMENTS	2020	2019
ENGAGEMENTS DONNES	**899 978 068**	**1 050 975 856**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	9 626 660	8 103 474
Engagements de financement en faveur de la clientèle	531 579 642	668 134 124
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	97 217 670	105 886 843
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	261 554 097	268 851 415
Autres engagements donnés		
ENGAGEMENTS REÇUS	**885 287 321**	**852 575 372**
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	319 991 748	287 279 799
Autres engagements reçus	**565 295 573**	**565 295 573**

3 COMPTES DE RÉSULTATS

(En milliers de DA)

INTITULE	2020	2019
+ Intérêts et produits assimilés	134 401 409	139 568 406
- Intérêts et charges assimilées	- 53 050 438	- 48 691 575
+ Commissions (produits)	2 241 709	2 153 578
- Commissions (charges)	- 26 690	- 16 502

+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	- 1	1
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	1 794 246	723 344
+ Produits des autres activités	2 422 196	339 396
- Charges des autres activités	-	-
PRODUIT NET BANCAIRE	**87 782 431**	**94 076 648**
- Charges générales d'exploitation	- 20 202 660	- 21 756 434
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	- 1 530 775	- 1 529 067
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	**66 048 996**	**70 791 147**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	- 55 185 699	- 87 266 334
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	17 284 504	44 844 566
RESULTAT D'EXPLOITATION	**28 147 801**	**28 369 379**
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	**28 147 801**	**28 369 379**
-Impôts sur les résultats et assimilés	- 5 100 136	- 9 305 185
RESULTAT NET	**23 047 665**	**19 064 194**

البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

ETATS FINANCIERS 2021

1 BILAN

(En milliers de DA)

ACTIF	2021	2020
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	331 762 148	204 207 936
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	246	248
Actifs financiers disponibles à la vente	413 719 493	413 426 493
Prêts et créances sur les institutions financières	612 819 121	523 239 376
Prêts et créances sur la clientèle	**1 438 578 088**	**2 117 718 812**
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	**1 510 752 060**	**14 043 820**
Impôts courants - Actif	4 821 590	8 428 662
Impôts différés - Actif	1 523 706	1 008 872
Autres actifs	**66 935 395**	**47 818 018**
Comptes de régularisation	45 824 597	55 834 995
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	31 237 590	31 488 186
Immeubles de placement	-	
Immobilisations nettes corporelles	23 209 792	22 961 112
Immobilisations incorporelles nettes	69 655	94 342
Ecart d'acquisition	-	-
TOTAL DE L'ACTIF	**4 481 253 482**	**3 440 270 872**

PASSIF	2021	2020
Banque centrale	761 489 186	50 000 000
Dettes envers les institutions financières	700 002 151	564 645 009
Dettes envers la clientèle	2 022 287 511	1 901 513 860
Dettes représentées par un titre	33 390 930	28 606 720
Impôts courants - Passif	17 047 559	5 357 323
Impôts différés - Passif	537 790	537 553
Autres passifs	**132 959 651**	**109 956 773**
Comptes de régularisation	100 213 097	101 736 450
Provisions pour risques et charges	44 044 595	33 705 906
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	82 106 618	117 796 216
Dettes subordonnées	206 684 712	205 672 488
Capital	**150 000 000**	**150 000 000**
Primes liées au capital		
Réserves	142 221 150	123 470 345
Ecart d'évaluation	12 436 597	4 404 218
Ecart de réévaluation	14 117 206	14 117 206
Report à nouveau (+/-)	15 024 250	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	46 690 479	23 047 665
TOTAL DU PASSIF	**4 481 253 482**	**3 440 270 872**

2 HORS BILAN

(En milliers de DA)

ENGAGEMENTS	2021	2020
ENGAGEMENTS DONNES	**652 357 532**	**899 978 068**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	9 537 115	9 626 660
Engagements de financement en faveur de la clientèle	311 592 293	531 579 642
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	81 453 196	97 217 670
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	249 774 927	261 554 097
Autres engagements donnés		
ENGAGEMENTS REÇUS	**876 604 584**	**885 287 321**
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	311 309 012	319 991 748
Autres engagements reçus	**565 295 573**	**565 295 573**

3 COMPTES DE RÉSULTATS

(En milliers de DA)

INTITULE	2021	2020
+ Intérêts et produits assimilés	146 275 080	134 401 409
- Intérêts et charges assimilées	-55 882 188	- 53 050 438
+ Commissions (produits)	2 373 492	2 241 709
- Commissions (charges)	-56 268	- 26 690

+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	-2	- 1
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	1 523 098	1 794 246
+ Produits des autres activités	384 198	2 422 196
- Charges des autres activités	-	-
PRODUIT NET BANCAIRE	94 617 409	**87 782 431**
- Charges générales d'exploitation	-22 778 789	- 20 202 660
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 543 960	- 1 530 775
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	70 294 660	**66 048 996**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-64 516 626	- 55 185 699
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	52 166 617	17 284 504
RESULTAT D'EXPLOITATION	**57 944 651**	**28 147 801**
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	**57 944 651**	**28 147 801**
-Impôts sur les résultats et assimilés	-11 254 172	- 5 100 136
RESULTAT NET	**46 690 479**	**23 047 665**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l 'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة العربي التبسي-تبسة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوms التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

É LARBI TEBESSI - TÉBESSA
Sciences Economiques, Sciences
les et des Sciences de Gestion

الرقم ...../ ق ع إ ق/ك ع إ ق ع ت ع ت/ ج ت/2023

إتفاقية تربص

المادة الأولى: هذه الإتفاقية تضبط علاقات جامعة العربي – تبسة؛ ممثلة من طرف رئيس قسم العلوم الإقتصادية؛

مع مؤسسة : البنك الوطني الجزائري وكالة تبسة 491

مقرهـــا: شارع العقيد محمود الشريف تبسة

ممثلة من طرف: المديرة حميدان ريما

الرتبـــة: مديرة البنك بالنيابة

وتهدف هذة الإتفاقية إلى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الآتية أسماؤهم:

1- محيو فاطمة عبد المعز

2- /

3- /

و ذلك طبقا للمرسوم رقم: 88-90 المؤرخ في 03 ماي 1988 والقرار الوزاري المؤرخ في ماي 1980.

المادة الثانية: يهدف هذا التربص إلى ضمان تطبيق الدراسات المعطاة في القسم والمطابقة للبرامج والمخططات التعليمية قي تخصص الطلبة المعنيين: علوم اقتصادية وتجارية وعلوم تسيير

المادة الثالثة: يجرى هذا التربص التطبيقي في المؤسسة المذكورة في المادة الأولى أعلاه لمصلحـــة:

الفتـــرة: من: 2023/05/28 إلى: 2023/06/27

المادة الرابعة: برنامج التربص المعد من طرف القسم مراقب عند التنفيذ من طرف جامعة تبسة والمؤسسة المعنية.

المادة الخامسة: وعلى غرار ذلك تتكفل الموسسة المستقبلة بتعيين عون أو أكثر يكلف بمتابعة تنفيذ التربص التطبيقي، ويكون هؤلاء الأشخاص مكلفين أيضا بالحصول على المسابقات الضرورية للتنفيذ الأمثل للبرنامج وكل غياب للمتربص ينبغي أن يكون محل إستمارة السيرة الذاتية من طرف الكلية.

المادة السادسة: خلال التربص التطبيقي والمحدد بثلاثين يوما يتبع المتربص مجموع الموظفين في واجباته المحددة في النظام الداخلي وعليه يجب على المؤسسة أن توضح للطلبة عند وصولهم لأماكن تربصهم مجموع التدابير المتعلقة بالنظام الداخلي في الأمن والنظافة وتبيان كل الأخطاء الممكنة.

المادة السابعة: في حالة الإخلال بهذه القواعد فالمؤسسة لها الحق في إنهاء تربص الطالب بعد إعلام القسم برسالة مسجلة ومؤمنة الوصول.

المادة الثامنة: تأخذ المؤسسة كل التدابير لحماية المتربص ضد مخاطر حوادث العمل وتسهر بالخصوص على تنفيذ كل تدابير النظافة والأمن المتعلقة بمكان العمل المعين لتنفيذ التربص.

المادة التاسعة: في حالة حادث ما على المتربصين مكان التوجيه يجب على المؤسسة أن تلجأ إلى العلاج الضروري كما يجب أن ترسل تقريرا كاملا مفصلا مباشرة للقسم.

المادة العاشرة: تتحمل المؤسسة التكليف بالطلبة في حدود إمكانية وحسب مجمل الإتفاقية الموقعة بين الطرفين عند الوجوب وإلا فإن الطلبة يتكفلون بأنفسهم من ناحية النقل، السكن والمطعم.

حرر بتبسة في: 21/05/2023

رئيس القسم

ممثل المؤسسة

جامعة تبسة
مساعد رئيس قسم العلوم الإقتصادية
مكلف بالتدريس و التعليم في التدرج
العلوم الإقتصادية والعلوم
وعلوم التسيير

البنك الوطني الجزائري
B.N.A
A.P.TEBESSA 491
DIRECTION
وكالة تبسة 491

Mme. HAMIDANE Dounia
Directrice AP Tebessa 491

الملخـــــص

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالسيولة والربحية المصرفية مع تسليط الضوء على العوامل المؤثرة بكل متغير منهما، وذكر كيفية قياس المؤشرات الخاصة بكل من السيولة المصرفية والربحية المصرفية، وأيضا مساهمتهما في الأداء البنكي عن طريق التوفيق بين السيولة والربحية.

ولتحقيق هذا الهدف تم اختيار الوكالة البنكية للبنك الوطني الجزائري BNA الوكالة 491 تبسة من أجل تقييم وتحليل أهم مؤشرات المتعلقة بالسيولة والربحية، تم الإعتماد على دراسة الحالة والمنهج الوصفي التحليلي.

وفي الأخير خلصت الدراسة إلى تحليل مشكلة السيولة الزائدة في البنك التجاري الجزائري والحاجة إلى توظيف هذا الفائض في الاستثمارات، مع الأخذ في الاعتبار التسوية بين السيولة والربحية لتحقيق أقصى ربح ضمن المخاطر المقبولة والحفاظ على السيولة الكافية. إن الفرق بين إجمالي الودائع في البنوك الجزائرية وإجمالي القروض الذي يتم تأمينه من البنك المركزي مشكلة يجب حلها لأن هذه الاختلافات تعكس إنتقادات لا تجلب قيمة مضافة ومربحة للبنك.

الكلمات المفتاحيـــة: البنوك التجارية، السيولة المصرفية، الربحية المصرفية، مؤشرات السيولة، مؤشرات الربحية، أداء البنــوك.

Résumé:

This study aims to introduce liquidity and banking profitability while highlighting the factors affecting each variable, and to mention how to measure the indicators of both banking liquidity and banking profitability, and clarify their contribution to banking performance by reconciling liquidity and profitability.

To achieve this goal, the banking agency of the National Bank of Algeria (BNA) was selected as agency 491 Tebessa in order to evaluate and analyze the most important indicators related to liquidity and profitability, relying on the case study and the descriptive analytical approach.

Finally, the study concluded with an analysis of the problem of excess liquidity in the Commercial Bank of Algeria and the need to employ this surplus in investments, taking into account the reconciliation between liquidity and profitability to achieve maximum profit within acceptable risks and maintain sufficient liquidity. The difference between total deposits in Algerian banks and total loans secured by the central bank is a problem that must be resolved because these differences reflect criticisms that do not bring added value and profitability to the bank .

Keywords: Commercial banks, bank liquidity, bank profitability, liquidity indicators, profitability indicators, bank performance